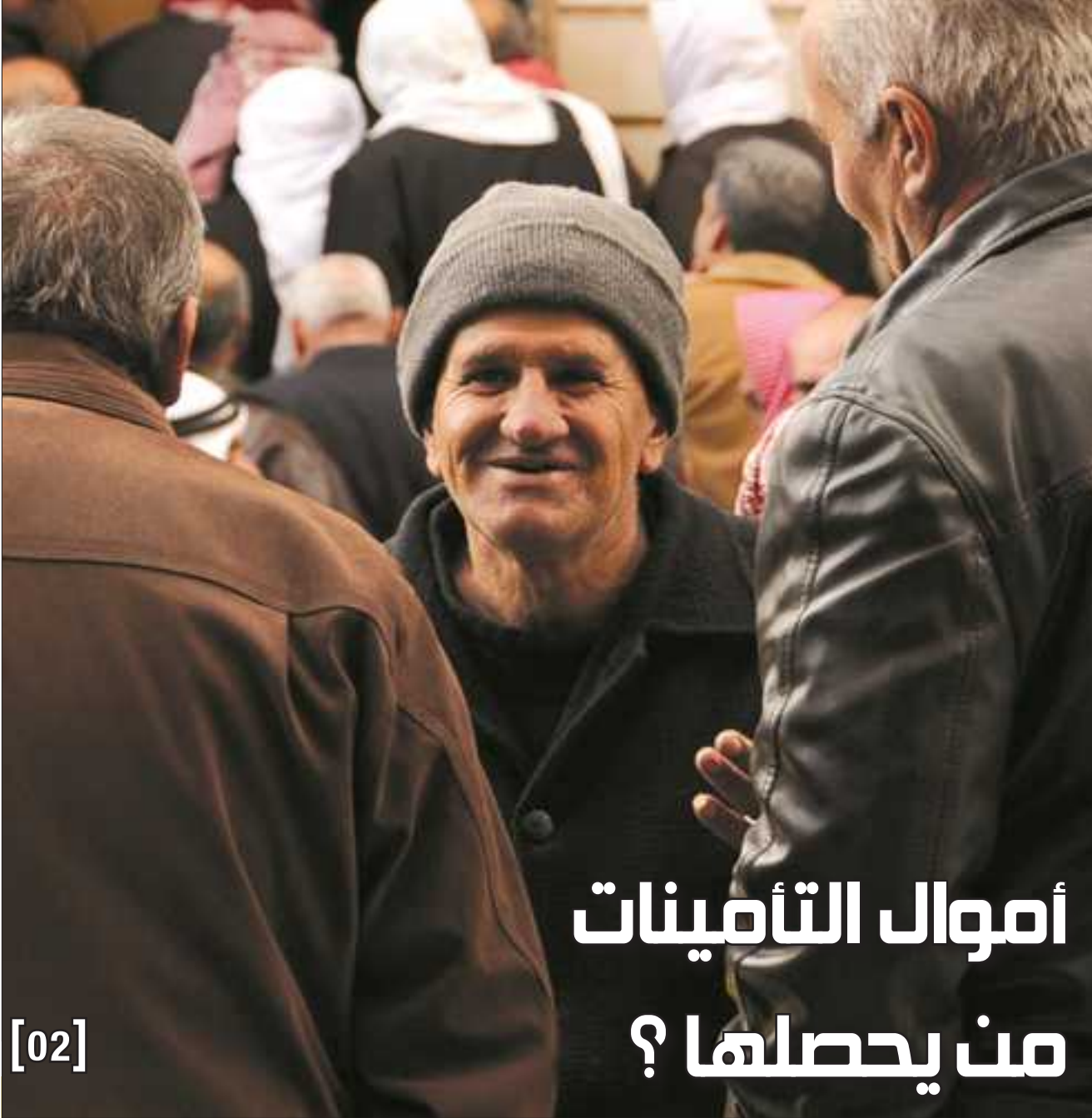




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



أموال التأمينات من يحصلها ؟

[02]

الافتتاحية

مرحلة العمل الملموس

تعرض مفهوم المعارضة كغيره من المفاهيم، إلى الكثير من التشويه المتعمد والتلاعب على مدى سنوات الأزمة السورية، من مختلف الأطراف، كل لغاياته وحساباته، وكل حسب المنصة المعرفية التي ينطلق منها في تفسير الظواهر والأحداث، ليصبح ذلك التشويه بمثابة الخطأ الشائع بقوة الدفق الإعلامي المواكب للوضع في سورية.

فالإعلام الرسمي وشبه الرسمي حاول مراراً أن يضع إشارة مساواة بين المعارضة والإرهاب، أما معارضة «الائتلاف» فقد صنفت كل من لم يوافق على سياساتها، وبالأخص ما يتعلق بالموقف من التدخل الخارجي في صف الموالاة.

ومن جملة هذه التشوهات المقصودة، كان وما زال التصنيف الملتبس: «معارضة الداخل، ومعارضة الخارج» التي لا تستند إلى أي أساس واقعي، وتكشف عن بؤس معرفي يرتقي إلى مستوى السذاجة، في قراءة الخارطة السياسية السورية، وتشابكاتها وتعقيداتها،..الأخطر من ذلك، في مثل هذا التصنيف أنه يمنع فرز القوى على أسس سياسية حقيقية، أي بين الوطني واللاوطني، هذا الفرز الذي بات ضرورة لا غنى عنها من جهة تأمين أحد أهم حوامل الحل السياسي الذي يطرق الأبواب، فبدون بلورة تيار وطني معارض عريض يتجاوز مثل هذا التصنيف البائس، لا يمكن إجراء مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة في جولة جنيف القريبة القادمة، رغم أنها تعتبر شرطاً لا بد منه لإحداث تقدم ملموس، والمضي قدماً إلى الأمام. إن مخاطر هذا التقسيم الوهمي لقوى المعارضة بين الداخل والخارج، تكمن في أنها قد تفوت فرصة ذهبية على الشعب السوري، يمكن من خلالها تحقيق المهمة الوطنية الأولى في الحفاظ على وحدة الدولة السورية، واستعادة سيادتها على كامل أرضها، والقضاء على خطر الإرهاب نهائياً، وإيقاف الكارثة الإنسانية، وتحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، كمهام متكاملة ومتراصة لا يمكن إنجاز إحداها دون الأخرى، لاسيما بعد الاختراقات الجدية التي حدثت في الجولات الأخيرة لكل من استانا وجنيف، وبعد انحسار دور قوى الإرهاب الفاشي، والتحول في مواقف العديد من الدول إثر زخم النشاط الدبلوماسي والعسكري الروسي.

الأصل في أي عمل معارض، والأساس فيه، هو طرح برنامج بديل، برنامج سياسي واقتصادي - اجتماعي، يسعى إلى التغيير، وهذا ما يجب ألا يغيب لحظة واحدة عن ذهن قوى المعارضة الوطنية، أما في ظل الشرط السوري الخاص، وبعد مستوى التدويل العالي الذي وصلت إليه الأزمة، التي تشكل تهديداً وجودياً للدولة السورية، فإن المسألة الملحة الأخرى إلى جانب المهمة الأساسية أنفة الذكر، والتي لا تقبل التجاهل والتأجيل، ولا تحتل ترف المزيد من الانتظار، فهي العمل الملموس، هي السعي الحثيث إلى الإسراع بالحل السياسي، عبر أدوات الوحيدة الفاعلة، أي مفاوضات جنيف، وعلى أساس القرار المتفق عليه دولياً «2254» الذي استطاع حلفاء سورية انتزاعه من بين مخالب الذئب، ومن هنا نؤكد ما قلناه سابقاً، بأن أحد أهم معايير العمل الوطني المعارض الملموس هو الانخراط في الدفع باتجاه تأمين كل عوامل نجاح هذا الخيار وتثبيتته.

شؤون عربية ودولية



القدس: حصرية الانتصار
بيد الشعب الفلسطيني

20

شؤون محلية



التعليم سلعة في
سوق الاستثمار

16

شؤون اقتصادية



آخر أيام العقوبات...

14

شؤون اقتصادية



الشعب السوري
«فاسد»!

12

أموال العمال في التأمينات من يحصلها؟



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



رجعت حلیمه لعدتها القديمه!

كل ما دق الكوز بالجره يكون العمال هم الهدف المراد تصويب النيران حوله، لم لا؟! طالما العمال هم الحلقة الأضعف في لعبة التوازنات بين الحكومات المتكررة فكل حكومة تأتي يكون من ضمن خطة عملها بحث وضع العمالة «الفائضة»، ويأخذ الموضوع مداه مابين الكتب والمراسلات والتصريح لهذا الوزير وذلك، وتكون النتيجة من كل ذلك الشد والرخي بموضوع العمال الهروب من الاستحقاق الأساسي، وهو كيف السبيل لتشغيل المعامل والتي بمعظمها يمكن تشغيله، إن كان عند الحكومة رغبة وقرار التشغيل وإن كان عكس ذلك ستبقى المعامل على وضعها، وسيبقى واقع العمال على حاله وستبقى الحكومة تطالب عبر المراسلات استيضاحاتها عن عدد العمال في المنشآت المصنعة أنها لا يمكن تشغيلها أو المعامل المخسرة ليس بفعل الأزمة بل جرى تخسيرها قبل الأزمة واستمرت، وقد تستمر إلى ما شاء الله.

في الفترة القليلة المنصرمة عمت رئاسة الوزراء على الجهات المختلفة طالبة منها موافقاتها ببيان إحصائي حول العمالة الفائضة لديها يحدد فيه الاسم الثلاثي إضافة لتفاصيل أخرى، والغاية من ذلك كما أوضحه الطلب الحكومي «التعميم» هو الحرص على الاستفادة من فائض العمالة المتوفرة لدى الجهات العامة.

وزارة الصناعة لم تكذب خبيراً بهذا الخصوص، وطلبت من شركة بردي المطلب نفسه باعتبار شركة بردي تقع ضمن تصنيف الشركات «المتعثرة» كما يقول طلب وزارة الصناعة، ولا نعتقد أن الوزارة لا تعلم بواقع الشركة من حيث إنها شركة ليست متعثرة بل هي شركة تنتج وأقلعت باننتاجها منذ وقت بعيد نسبياً، وهي تشكو من نقص حاد في العمالة الفنية من مهندسين ومساعد مهندسين، وعمال فنيين، وهي مرتبطة بعقود تشغيل مهمة ولديها التزامات تجاه شركات أخرى، فكيف إذا هي متعثرة وتحتاج وزارة الصناعة لعمالها الفائضة؟!

هذا الواقع يجعل المرء يتساءل عن هكذا قرارات ولمصلحة من يجري اتخاذها طالما هي ليست في مصلحة تطوير الشركة ومصلحة عمالها.

إن صيغة العمالة الفائضة ليست بالجديدة، فهي طريقة للهروب إلى الأمام وعدم مواجهة الاستحقاقات المطلوب تحقيقها، وهي إعادة تدوير عجالات الإنتاج باعتبار هذا الأمر إن تم سيشكل الرافعة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهو مدخل من المداخل المتعددة لتحسين المستوى المعيشي للطبقة العاملة، وتأمين حقوقهم المهذورة على مذبح الأزمة.

صرح المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد: «أن قيمة ديون المؤسسة على القطاع العام وصلت إلى 225 مليار ليرة وعلى القطاع الخاص إلى 15 مليار ليرة وذلك حتى نهاية عام 2016».

■ ميلاد شوقي

من المفترض أن أموال المؤسسة هي أموال العمال والموظفين، و ضمانات لمستقبلهم، ويجب على المؤسسة بالتالي استثمارها بهدف تأمين موارد مالية إضافية للمؤسسة لتحسين المزايا والخدمات التي تقدمها للعمال، ضمانات لمستقبلهم ولتحسين مستوى معيشتهم عند الشيخوخة، وفي حالات أخرى، لا أن تتهاون المؤسسة في تحصيل ديونها أو تشارك في مشروعات غير ذات قيمة وفائدة، أو يتم تعويض فاتورة فساد وخسارة بعض مؤسساتها من أموالها.

أين تذهب أموال العمال؟!

السؤال لماذا سمح بتراكم كل هذه المبالغ على القطاع العام؟ وكيف وصلت إلى هذه المبالغ الخيالية؟؟ وزارة المالية من جهتها لا تقوم بتسديد حصة صاحب العامل 17% كما يفرض عليها القانون، ولا تسدد حصة العامل 14% التي يتم خصمها من راتب العامل كل شهر بشكل يخالف قانون التأمينات، الذي أكد على أنه يجب أن تقوم وزارة المالية أثناء إعداد الموازنة العامة برصد الاعتمادات اللازمة عن حصة صاحب العمل وتحويلها إلى حساب المؤسسة العامة للتأمينات شهرياً عن العاملين في الجهات العامة... وتتحمل وزارة المالية في حال عدم الالتزام بالتحويل إضافة على الحصة المذكورة الفوائد والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في القانون.

الحكومة تبذّر أموال العمال

قانونياً أعطى القانون الصلاحية الكاملة لمجلس الإدارة لتحصيل أموال المؤسسة حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1952 الذي نصّ في الفقرة ج من المادة 72 على أنه: «تمارس المؤسسة الحقوق المخولة للسلطات المالية المختصة بموجب قانون جباية الأموال العامة لتحصيل المبالغ المترتبة لها والمنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته»، كما أن القانون سمح بتفويض ديون المؤسسة خلال سنتين كحد أقصى ووفق الضمانات والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ولديون المؤسسة حسب القانون حق الامتياز على جميع أموال المدين من عقار ومنقول.

ولكن الحكومة تنتهج طريق تبديد أموال المؤسسة، حيث تصدر كل سنة إعفاءات لأصحاب الأعمال المشتركين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الفوائد والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم، و الفئات المدينة كافة للمؤسسة، كما حصل عام 2016 حسب القانون رقم 4 وهذا العام صدر أيضاً المرسوم رقم 15 لعام 2017 القاضي بتبديد العمل بأحكام القانون رقم 4 لعام 2016 حتى عام 2018.

إهمال وتراخ

الواضح أن هناك تراخياً في تطبيق القانون من قبل مجلس إدارة التأمينات نفسه والمخول بإدارة أموال المؤسسة والمحافظة على أموالها واستثمارها وملاحقة المدينين، وتحصيل أموالها،

فوصول قيمة الدين إلى مبلغ 15 ملياراً دين على القطاع العام، هذه الأرقام تظهر مدى الاستهتار في تطبيق القانون وضياح أموال العمال وحقوقهم، فحتى استثمار أموال المؤسسة لا يتم وفق ما نص عليه القانون الذي أكد على أنه على المؤسسة استثمار 50% من فائض أموالها في مجالات تضمن ريعية استثمارية استناداً لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وبما يضمن درجة أمان استثماري، ولكن حال المؤسسة والديون المترتبة عليها لا يبشر بالخير أبداً، بل المؤسسة وماليتها في أسوأ أحوالها، وغالباً ما تتم الاستدانة من أموال المؤسسة من قبل الجهات العامة، والمخاطرة بأموالها دون أية فائدة تعود على المؤسسة.

كل هذه الضمانات والصلاحيات القانونية ممنوحة لمجلس الإدارة، إلا أن الديون الكبيرة للمؤسسة تدل على أن المؤسسة مهملة لجهة المطالبة وتحصيل أموالها سواء مع القطاع العام، أم الخاص والاستثمارات التي تدخل بها المؤسسة لا تدر أرباحاً على المؤسسة، فإذا كانت الحكومة حريصة على إعادة أموالها من قروض متعثرة وعقارات الدولة المستثمرة، فالأولى بها أيضاً تحصيل أموال العمال، وملاحقة المدينين لمؤسسة التأمينات، وخاصة من القطاع الخاص، الذي راكم ثروات ضخمة على حساب العمال وقوتهم وأن إعفاءهم من التسديد سيؤدي إلى خسارة المؤسسة، وربما إفلاسها مع الوقت، وإثراء لأصحاب العمل على حساب العمال وحقوقهم.

عاملات القطاع الخاص في الساحل، هل من مغيث لهنّ؟

تنتشر الكثير من الورشات والمشاغل الصغيرة «مكرونة، بسكويت، حلويات، ألبنسة..» في محيط مدينتي اللاذقية وجبلة، وأغلب القائمين بالعمل في هذه المشاغل هم من النساء الحائزات على الشهادة الثانوية، والكثير منهنّ على الشهادة الجامعية. ويتجاوز عدد العاملات في بعض المشاغل عن الـ «مائة» عاملة.

جالت «قاسيون» على هذه المشاغل والورشات وخلصت إلى النتائج والانطباعات التالية: مدة العمل في هذه المواقع كافة من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الرابعة بعد الظهر. يتخللها استراحة نصف ساعة لتناول الغداء. وحين سألنا فيما إذا كان ربّ العمل يمنهنّ وجبة غذائية يومية، تعالت ضحكتهنّ لأنهنّ لم يسمعن بهذه الميزة. المعدّل الوسطي لأجر العاملة الأسبوعي يتراوح ما بين «5000 - 6000» ليرة.

العاملات كافة غير مسجلات بالتأمينات الاجتماعية، ولا بالضمان الصحي. ولدى سؤالنا صاحب أحد المشاغل عن سبب عدم تسجيل العاملات لديه في مؤسسة التأمينات، صحياً أو اجتماعياً، أصابه الوجوم وتهرب من الأسئلة وامتنع وكاد أن يطردنا من المشغل. لا يوجد وسائل نقل لإيصال العاملات من وإلى مقرات عملهم. ولا تعويض عن أجور النقل، والتي تستهلك أكثر من 20% من أجورهنّ.

لا عقود عمل نظامية تربطهنّ بالعمل بشكل قانوني. أجمعت آراء العاملات على المطالب التالية: توثيق عقود العمل بشكل نظامي. وعدم طردهنّ من العمل متى شاء صاحب العمل وبشكل تعسفي. زيادة الأجور وإعطائهنّ رواتب شهرية بدلاً من الأسبوعي.

إشراكهنّ بالتأمينات الاجتماعية والضمان الصحي. تعويضهنّ ببذل انتقال من وإلى العمل. منحهنّ أجر العطلة الأسبوعية ليوم الجمعة. ضرورة إحداث تنظيم نقابي لهنّ عندما يتوقّر النصاب القانوني لذلك.

■ مراسل قاسيون

التأمينات الاجتماعية... المستثمر ربما المفلس..!



أجاز القانون رقم 78 لعام 2001 لمؤسسة التأمينات الاجتماعية استثمار أموالها في مجالات ريعية آمنة حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه العمال ومنحهم مستحقاتهم عند التقاعد، أو التعرض لإصابة عمل، فأين هذه الأموال اليوم، وهل استثمرت على النحو الأمثل بما يحفظ حقوق العمال؟ أم أن شماعة الأزمة حاضرة دائماً لتبرير كل قصور أو عجز؟.

■ غزل الماغوط

طبقاً للقانون!

البداية كانت من المادة رقم 10 من القانون 78 لعام 2001 والتي سمحت ولأول مرة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية باستثمار 50% من فائض أموالها في مجالات تضمن ريعية استثمارية بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لها. وفي عام 2003 حددت هذه المشاريع التي يمكن اعتبارها آمنة وذات ريعية استثمارية جيدة، بأنها تشمل: الإيداعات النقدية لدى المصارف، شراء العقارات، إنشاء المسكن الشعبية، المشاريع السياحية والخدمية والمساهمة في مشاريع وطنية ذات جدوى اقتصادية.

استثمارات واسعة!

وبالاستناد إلى ما نص عليه القانون، قامت المؤسسة باستثمار أموال العمال عبر إيداع جزء منها لدى المصرفين العقاري والصناعي، وشراء بناء على الهيكل في ساروجة، بهدف استثماره كفندق سياحي من الدرجة الأولى، إلى جانب شراء أراض وعقارات في مختلف المحافظات، لبناء مقرات لفروعها، أو لاستثمارها، وكذلك البدء ببناء برجين سكنيين يتضمنان 80 شقة سكنية في الرقة، والاتفاق مع الشركة العامة للبناء والتعمير، لإنشاء مول لمواد البناء في طرطوس، إضافة إلى مشاريع أخرى عديدة، إلى جانب ذلك ساهمت

المؤسسة في تأسيس بعض المصارف كبنك قطر الوطني، وبنك الأردن وبنك البركة..

تحذيرات من الإفلاس

ورغم هذه الاستثمارات كلها فقد حذر أعضاء المجلس العام لنقابات العمال نهاية العام المنصرم من أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على وشك الإفلاس، نتيجة ضياع أموالها بين جهات عدة تابعة للقطاع العام، حيث اقترضت من المؤسسة نحو 300 مليار ليرة سورية حتى الآن، دون مراعاة حقيقة، إن هذه الأموال هي حق للعمال وحدهم، وإن التكوّن في إيفائها سينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي للآلاف التي تعتاش على المبالغ التي اقتطعت من أجورها في السابق، وأودعت في المؤسسة لحين الحاجة إليها.

أين الاستثمارات؟

بين اتساع الاستثمارات والتحذيرات من الإفلاس تنشأ المفارقة العسية على الفهم، فهذا كان من الطبيعي أن تتسبب الأزمة

في تراجع عائدية بعض المشاريع، فما هو مصير المشاريع الأخرى، لا سيما عندما يجري الحديث عن توظيف أموال التأمينات في مشاريع أغلبها خدمية وليست إنتاجية، ما يعني أن خسائرها أقل، وإمكانات تحقيق الأرباح من خلالها ما تزال قابلة للطرح، فأين أرباح المؤسسة من البنك الدولي الإسلامي، أو بنك البركة أو بنك الأردن أو قطر؟.. وماذا عن استثماراتها في قطاع السياحة والتي سبق أن تحدثنا عنها؟

لأنها أمانة

يبدو أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية لم تنظر إلى أموال العمال على أنها أمانة ينبغي الوفاء بها وإنما تعاملت معها كما لو كانت مشروعاً استثمارياً واعداء، وجاءت الأزمة لتفاقم المشكلة، فهل ينتهي بها الحال إلى بيع هذه الاستثمارات والتفريط بها بحجة الإفلاس وتراكم الديون، وسط ما يثيره ذلك من مخاوف حول ضياع حقوق العمال بين الاستثمار والاستهتار؟

الطبقة العاملة



اليونان - ضد سياسات التقشف

نظم العشرات من عمال المطاعم والفنادق، اليوم الخميس بالعاصمة اليونانية أثينا إضراباً عاماً لمدة 24 ساعة احتجاجاً على إجراءات التقشف. وقام المتظاهرون بحمل لافتات تبهر عن استيائهم من الأوضاع الاقتصادية، مطالبين بتحسين أوضاعهم المالية. يذكر أن، عمال القمامة نظموا تظاهرات أواخر الشهر الماضي مطالبين الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بتوفير وظائف دائمة للعاملين بعقود طويلة الأجل، وهو الإجراء الذي يمكن أن يخل بالتزامات الميزانية الصارمة المنصوص عليها في اتفاقات الإنقاذ الدولية لليونان. وقد أقر البرلمان اليوناني شهر مايو الماضي إجراءات تقشف جديدة، استجابة لطلب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

مصر - شهداء الإنتاج

دخل عمال مصنع أسمنت أسوان، يوم الثلاثاء 25 تموز، في إضراب عن العمل للمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، عقب وفاة اثنين من العمال ووجود ثالث في حالة حرجة في مستشفى أسوان الجامعي، إثر تعرضهم لحادث انسكاب مادة حارقة عليهم أثناء العمل بالمصنع. وقال العمال: أنهم توقفوا عن العمل في المصنع، عقب وفاة زميلهم الثاني من العمال الذين أصيبوا أثناء تأديتهم عملهم بالمصنع، بينما يوجد عامل ثالث في حالة خطيرة بقسم الحروق في المستشفى. وطالب العمال، بضرورة تثبيت العمال المؤقتين في المصنع، حتى يحصلوا على حقوقهم كافة، علاوة على الالتزام بتعليمات الأمن الصناعي كافة منعاً لتكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة، وأن يتم فتح تحقيق جاد وحقيقي وعادل في الحادثة.

المغرب - المعطلون عن العمل

خرج المئات من عمال شركة «سامير» وعائلاتهم في وقفة احتجاجية تحولت إلى مسيرة جابت حديقة مولاي الحسن الأول يوم السبت 22 تموز. وأفاد بلاغ صادر عن ثلاث نقابات، أن الوقفة الاحتجاجية كانت مناسبة لرفع الشعارات واللافتات المتضامنة لمطالب العمال الذين تحولوا إلى عاطلين عن العمل بعد توقف شركة «سامير» لتكرير البترول، الوحيدة من نوعها في البلاد. وطالب المحتجون الدولة بوجوب تيسير شروط العودة الفورية للإنتاج بالمصفاة المغربية المتوقفة منذ عام 2015، بسبب الاختناق المالي وسوء التسيير الذي دخلته الشركة في السنوات الأخيرة، وفق بلاغ وقعته نقابات «الكنفدرالية الديمقراطية للشغل»، و«الفدرالية الديمقراطية للشغل» و«الاتحاد الوطني للشغل».

سريلانكا - الشرطة مقابل العمال

نشرت سريلانكا عناصر من الشرطة لتوزيع الوقود يوم 26 تموز رداً على احتجاجات عمال قطاع النفط المضربين ضد مشروع بيع حصص في خزانات نفط تابعة للدولة إلى الهند والصين. وكان قد أعلن عمال شركة النفط الوطنية إضراباً مفتوحاً يوم 25 تموز رداً على بيع الحكومة موجودات تابعة للدولة، في قرار بررته الحكومة بالحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية لتطوير البنى التحتية على الجزيرة. كما أعلنت الحكومة في بيان لها: عن «اعتبار توزيع النفط خدمة حيوية اعتباراً من منتصف ليل 26 تموز وكل من لا يحضر للخدمة سيعتبر متخلياً عن وظيفته. أكدت النقابات مواصلة الإضراب حتى تتراجع الحكومة عن مشاريعها.

محركات القوة في الحركة النقابية



من أول السطر

■ نبيل عكام

تكاليف حوادث وإصابات العمل

تعتبر صحة العامل هي رأس ماله الذي يعتمد عليه خلال عمله، وهي بنفس الوقت ثروة وطنية يجب المحافظة عليها، فهي المصدر الأهم لزيادة الإنتاج والثروة ونسبة النمو.

وتدخل حوادث وإصابات العمل ضمن المعايير الإنتاجية، فعدم وجود الطرق العلمية والوقاية الضرورية، يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في العمل، وبالتالي فإن حوادث وإصابات العمل تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج، فالمنشأة التي يزداد تعرض العمال فيها لحوادث وإصابات العمل، تكون تكاليف منتجاتها أعلى.

وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الأمن الصناعي والإنتاج، فالمصانع المتقدمة في الإنتاج، وفي أساليب العمل، هي متقدمة أيضاً في الأمن الصناعي، أما المصانع المتأخرة في إنتاجها، فهي تعاني من تخلف في الأمن الصناعي.

لا شك أن الحوادث الصناعية هي من أخطر الكوارث التي تصيب العمال إضافة لما تسببه من خسائر مادية كبيرة.

ويمكن تقسيم تكاليف حوادث وإصابات العمل إلى: - تكاليف مباشرة، ويقصد بها تلك المصاريف التي تتحملها المنشأة والموجودة في ميزانيتها وتظهر بوضوح وسهولة مثل النفقات الطبية، من علاج وأدوية، التعويضات التي تدفع للعمال المصابين. مصاريف قضائية.

-التكاليف غير المباشرة والمقصود هنا تلك المصاريف التي نجدها موزعة على مختلف أبواب الحسابات ويمكن ملاحظتها من خلال خسائر مترتبة عن النقص المؤقت في إنتاج المصاب عند استغائه للعمل مثل البطء في الحركة، وصعوبة مسك الأدوات والمواد ورفعها، والخسارة الناتجة بسبب ضعف إنتاج العامل البديل. تكاليف ساعات العمل غير المنتج من إصلاح ما نتج عن الحادث، وإعادة المكان كما كان. تكاليف الوقت الذي تم فقده من العمال الذين أصيبوا بصدمة الحادث والمساعدة التي قدمت للمصاب. قيمة الخسائر التي لحقت بالآلات وأدوات العمل والمواد الأولية. الوقت الضائع لتقديم تقارير عن الحادث واتخاذ القرار باستبدال العامل المصاب لاستمرار العمل، وقيمة الإصلاحات الضرورية للآلات واستبدال الأدوات التالفة.

لقد دلت معظم الإحصائيات الدولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية في العديد من البلدان عن التكاليف غير المباشرة التي تتكبدها المنشآت، سواء كانت قطاعاً خاصاً أو قطاع دولة، نتيجة حوادث وإصابات العمل، تبين أن هذه التكاليف تصل في معظم الأحيان إلى أربعة أو خمسة أضعاف التكاليف المباشرة، وتتوقف هذه النسبة حسب نوع الصناعة وغالباً الأكثر تكلفة في الصناعات الكيماوية.

منذ ثمانينيات القرن الماضي انخفضت مستوردات قطاع الدولة إلى النصف، بينما ازدادت مستوردات القطاع الخاص ثلاثة أضعاف، وصدر قانون العمل الأساسي رقم 1 لعام 1985 الذي تضمن المادة 138 سينة الصيت. وهذا يعني تراجعاً لدور الدولة، وزيادة نفوذ قوة الليبرالية الجديدة مما رتب على الحركة النقابية مهمة التصدي للسياسات المتبناة، وهي الليبرالية الاقتصادية، وفقاً لتوجيهات ونصائح صندوق النقد والبنك الدوليين.

■ نبيل عبد الفتاح

إن مسألة الحريات الديمقراطية النقابية هي إحدى مرتكزات النضال في مواجهة تلك السياسات، وهي من الأسس الضرورية في حياة العمال وحياتهم ومنظمتهم النقابية، فكلما اتسعت هذه الحريات وتوطدت ازدادت النقابات قوة وصلابة في الدفاع عن حقوقهم وتحصيلها، وعلى رأسها مطالب العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي هذا الغلاء المستشري في البلاد.

فإعادة النظر بالأجور، وذلك بضرورة زيادتها وفق سلم متحرك مع الأسعار ومحاربة الفساد والنهب والغلاء هي ليست قضية العمال فحسب، بل هي قضية وطنية بامتياز، وهذه الوقائع الاقتصادية التي نشهدها اليوم تؤكد يوماً بعد يوم أن القوى الليبرالية والتي تزداد أرباحها وتمركز ثروتها من سرقة كل شيء في البلاد، وحتى سرقة أحلام العمال والفقراء كافة، تؤكد أهمية وضرورة الحريات النقابية والديمقراطية والتي في العمق منها تبني حق الإضراب المستثنى من التبني إلى الآن من قبل الحركة النقابية.

إن تجربة العمال عامة، وعمال القطاع الخاص بشكل خاص، الذين يعملون في ظل ظروف عمل رديئة واستثنائية، فهم محرومون من احتياجاتهم الطبيعية والضرورية

بسبب ضعف أجورهم وتعويضاتهم على اختلافها، مما عكس نفسه على علاقتهم بالمنظمة المفترض أنها قلعهم في الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم، التي تعترف النقابات بأحقيتها ومشروعيتها بالنسبة للعمال، ولكن الطرق والأدوات لتحصيلها تكون قاصرة وتعتمد جانباً واحداً في المعالجة وهو الجانب الورقي، أي: المذكرات المتداولة بين الجهات ذات العلاقة بحقوق العمال والنقابات وهذا قد يفيد جزئياً في الأخبار عن المطالب والحقوق، ولكن إذا ما اقتصر على هذا الجانب تكون إمكانية تحقيق المطالب والحقوق مرهونة برغبة تلك الجهات أو عدم رغبتها والتجربة تدل على هذا الواقع في الكثير من الحالات التي يعرفها العمال والنقابات.

التنظيم النقابي ليس مجرد هيئات نقابية ينحصر نشاطها في مجال الخدمات النقابية البسيطة من مساعدات إنسانية صحية واجتماعية وغيرها فقط، بل عنده كل الإمكانيات، والتجربة التي يمتد عمرها طويلاً في النضال الوطني والطبقي، وهذه ميزه لا تتوفر في منظمات أخرى، مما يجعل لديها القدرة على أن تكون في طليعة القوى المواجهة والمتصدية لتلك السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات المتعقبة المحابية لقوى رأس المال والمعادية بالضرورة لمصالح العمال والكاشرين. وأننا نعتقد أن إغضاب

هذه الحفنة من الفاسدين والناهبين لاقتصادنا الوطني أسهل بكثير من إغضاب العمال والكاشرين كافة، «فله» رجال إذا أرادوا أراد الله». لقد بينت كل أحداث الأزمة التي تعصف بالبلاد أن العمال سواء كانوا في القطاع الخاص أو قطاع الدولة هم الأشد حرصاً على الإنتاج، والأكثر صدقاً وأمانة في حماية منشاتهم وآلات معاملهم، في الوقت نفسه هم الأشد فقراً وتأثراً بالأزمة فهم من هجروا من مناطقهم وتشردوا في الديار الواسعة، فكانت الفاتورة التي دفعوها كبيرة وغالية الثمن.

يقول المثل الشعبي « صديقك من صدقك لا من صدقك » هكذا العمال فهم دائماً مع من يصدقهم القول والفعل، ولمن يتصدى للدفاع عن حقوقهم، فالمنظمة النقابية لا تستطيع فرض احترامها لدى العمال وارتباطها بهم وارتباطهم بها إلا بقدر ما تقوم به من الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم كافة، وبمقدار ما تتعزز قوة العمال وحركتهم النقابية يتضاءل نفوذ قوى الفساد والنهب المختلفة.

المرحلة القادمة مع الحل السياسي للأزمة الوطنية ستفتح الباب على مصراعية أمام الفقراء، ومنهم العمال، لخوض معركة الدفاع عن حقوقهم السياسية والاقتصادية والديمقراطية النقابية في مواجهة قوى النهب والفساد الكبيرين فلنستعد لهذه المعركة.

جنيف-7... على أبواب الحل!



■ مهند دليقان *

تبدو جولات جنيف المتعاقبة، بعدّادها الرقمي المتصاعد، عبئاً كبيراً بالنسبة للكثيرين. ليس الأمر من قبيل المصادفة قطعاً، بل هو بفعل فاعلين كثر: يجمع بينهم انتماءهم إلى قوى العالم القديم - الأميركي الطابع والهوية. يشمل هذا القول قوى الفساد الكبير داخل النظام السوري وأشباههم في المعارضة، إلى جانب قوى إقليمية عديدة، وتيارات ضمن القوى الدولية. وإلى جانب هؤلاء، من تنطلي عليهم الألعاب الإعلامية ويفوتهم فهم ما يجري حقاً من تغير في ميزان القوى الدولي، سواء كانوا من عامة الناس، أم من «السياسيين».

إلا أنّ الوقائع أشياء عنيده، ولذا فإنّ لها وقعاً لا تستطيع الأذن إهماله، ولا العين التغافل عنه طويلاً، كذلك هو الأمر مع «العجائب» التي جرت في الجولة السابعة من جنيف، وما سبيلها من «عجائب» جديدة... وقبل الدخول في تفاصيل ما جرى في الجولة الأخيرة، لعل من المفيد وضعها في سياقين: الأول: هو جولات جنيف نفسها وتطورها، والثاني: هو السياق العام الدولي والإقليمي والداخلي.

السياق الأول:

1- بعد فشل جنيف 2014 بفعل كل من النظام وجماعة الائتلاف، وتشدهما، الذي عقبه الدخول الروسي المباشر على خط محاربة الإرهاب في الشهر التاسع 2015، جاء القرار 2254، الذي فتح الطريق نحو حل حقيقي للآزمة السورية، وكسر احتكار المعارضة من جانب مجموعة «أنطاليا- الدوحة - الرياض»، عبر تأكيد على منصتي موسكو والقاهرة ووجودهما ضمن المفاوضات، وهما المنصتان اللتان تضمنان قوى سياسية عريقة في المعارضة السورية، وغير «طارئة» البتة!

2- منذ جنيف 3 جرت محاولات عدة للتفصيل من شأن منصتي موسكو والقاهرة، وللتعامل معهما بشكل جانبي، إلى جانب «منصة أساسية» هي منصة الرياض.

3- مع جنيف 4 تم لأول مرة إقرار مبدأ

من جنيف، دافعة إلى الأمام الطروحات العقلانية والجزرية في أن معاً، التي طالما نادت بها منصة موسكو، لتتحول هذه الجولة إلى نقطة انعطاف جدية باتجاه تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، كخطوة باتجاه المفاوضات المباشرة، وصولاً إلى الإتفاق والدخول في عملية التغيير الجذري الشامل.

من نافل القول: التذكير بأن مسألة تقارب المعارضة لا علاقة لها بـ «تحسن أخلاق» الأطراف المتشددة، ولكن المسألة - كما يمكن لكل ذي عقل راجح أن يراها - هي في تغير ميزان القوى الفعلي، داخلياً إقليمياً ودولياً.

بالمحصلة: نحن على عتبة المفاوضات المباشرة، وعلى عتبة التنفيذ الفعلي للقرار 2254، الذي شكل إقراره علامة فارقة ضمن تغير ميزان القوى الدولي، والذي سيشكل تنفيذه النموذج الأول لحل الأزمات، وفقاً لإحداثيات العالم الجديد.

■ المصدر: النداء اللبناني

2- كذلك الأمر مع النصرة بمسمياتها المختلفة، والتي تعاني انحساراً متسارعاً تم تعزيزه عبر اتفاقات أستانا المتعاقبة، وبخاصة مناطق خفض التصعيد.

3- الأميركي الذي بقي مراقباً في عملية أستانا، انخرط مؤخراً عبر اتفاق بوتين - ترامب على هامش قمة العشرين، فيما يخص المنطقة الجنوبية، ولا بد من التأكيد أن انخراط الأميركي جاء ضمن الخطوط المرسومة مسبقاً من الجانب الروسي.

4- شهد الموقف الأوروبي تراجعاً حاداً قاده شكلياً ماكرون، ولكن انخرطت فيه القوى الأوروبية كلها، التي تحاول اللعب في اللحظات الأخيرة لعل وعسى تحصل على شيء من كعكة إعادة الإعمار.

5- الأزمة الخليجية بمفاعيلها وتفاعلاتها المختلفة، أرخت بظلالها على المشهد السوري، فاتحة الطريق أمام مزيد من التراجع الخليجي، ومن تراجع حلفاء الخليج ضمن الأزمة السورية، وتراجع طروحاتهم المتشددة.

ضمن هذين السياقين: جرت الجولة السابعة

التوازي بين سلات أربع: «الحكم، الدستور، الإنتخابات، محاربة الإرهاب» أساساً للحل، الأمر الذي شكل قطعاً مع الجدل البيزنطي حول أيهما أولاً، الإنتقال السياسي أم محاربة الإرهاب.

4- قبل الجولة الأخيرة «جنيف7» جرت جولتان تقنيتان في لوزان ضمت المنصات الثلاث معاً، وأتت بثمار إيجابية تمثلت بالتوافق على عدة أوراق بينها ورقة شاملة للسلة الثانية.

5- ضمن الجولة السابعة، اجتمع دي مستورا لأول مرة بشكل رسمي مع رؤساء الوفود المعارضة الثلاثة، واجتمعت الوفود فيما بينها بشكل يومي للوصول إلى تفاهات حول الأساس المشترك للعمل.

السياق الثاني:

1- بدأ انحسار داعش الجدي منذ الدخول الروسي المباشر أواخر 2015، وتسارع بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية، حتى بات ممكناً القول إن نهاية داعش باتت مسألة وقت قصير.

«الأسرار الخفية» للتفاؤل التاريخي!

وهنا لا أكتب رداً على مادته، بالمعنى التقليدي لكلمة رد؛ بما تنطوي عليه من خصوصية، بل أحاول التفاعل مع الأفكار التي طرحها في مادته التي قرأت فيها نوايا طيبة رغم شكلها الانتقادي. «لا أريد أن أناقش الأسرار الخفية للتفاؤل التاريخي للسيد دليقان، فحال ما يسمى «المعارضة الوطنية» لا يخفى على أحد»، كذلك يكتب الأستاذ حسن تعقيباً على قولي: «المعارضة الوطنية الجديدة هي اليوم في أفضل أحوالها». وإذا أؤكد ما قلته حول المعارضة الوطنية أصيف: لا أسرار خفية مطلقاً، هو فقط السر المباح الذي يحاول الكثيرون التنكر له وإغماض عيونهم عنه علّه يختفي: التوازن الدولي الجديد الذي يتقدم فيه بخط ثابتة وواسعة إلى الأمام حلفاء الشعب السوري الحقيقيون وعلى رأسهم روسيا والصين، الأمر الذي تمت ترجمته بالقرار 2254 وستتمثل تلك الترجمة بتنفيذه في أجال قريبة جداً. أما عن المعارضة الوطنية الجديدة

قرأت باهتمام زاوية الكاتب المحترم حسن م. يوسف في صحيفة «الوطن» يوم الأحد 24 من الجاري، تحت عنوان «التكامل بين الأخلاق والسياسة»، التي يعلق فيها على كلام جاء على لساني خلال اشتراكي يوم الأربعاء الماضي في حلقة من برنامج لعبة الأمم على قناة الميادين.



شخصية، أدعوه للتفاؤل، وكذلك عموم الشعب السوري مدعو أيضاً، ليس للتفاؤل فحسب، بل للتحضر للمعارك السياسية الحقيقية للدفاع عن مصالحه ولقمة عيشه ضد ناهبيها أياً كانت الطرايبش التي يلبسونها.

■ * أمين حزب الإرادة الشعبية ورئيس وفد منصة موسكو في الجولات 5 و6 و7 من مباحثات جنيف المصدر: صحيفة الوطن السورية

أشكالها، وهذا أمر يدعو للتفاؤل بلا أدنى شك، ويوحد الأخلاقي مع السياسي، بأن يخضع السياسي لمصلحة الشعب السوري، لمصلحة الأغلبية المهوبة، موالاة ومعارضة، والتي دفعت الأثمان وحدها، فيما كان تجار الأزمات والحروب والفاقدون الكبار يراكمون الدماء السورية أموالاً في البنوك الداخلية والخارجية.

ولذا أدعو الأستاذ حسن، الذي أودّه حقاً، وإن لم تكن بيننا معرفة

عن الشراكة الأوروبية، والعلاقات الجيدة مع تركيا وقطر والخب، إن هذا التوازن يضعنا اليوم على عتبة نهاية درب الأم الشعب السوري، وعلى منصة الانطلاق نحو تغيير جزري شامل في سورية، يحفظ وحدتها ووحدة شعبها ويعيد لها سيادتها المنتهكة، ويضعها في موقعها الإقليمي المتلائم مع وظيفتها التاريخية المعادية للكيان الصهيوني، وللمشاريع الغربية الاستعمارية، بمختلف

الداخلي والخارجي في الأزمة السورية



مما لا شك فيه أن الأزمة السورية يتداخل فيها العامل الخارجي مع الداخلي، والذاتي مع الموضوعي، كما بات من الواضح أن هناك من يسعى دائماً إلى التشبيك الخاطئ بين هذه العوامل مجتمعة، من أجل تعقيدها بدلاً من تفكيكها، وذلك لخلق حالة استعصاء ذهنية، وكل ذلك في مسعى بانس من هؤلاء من أجل عرقلة الوصول لحل هذه الأزمة، وربما بحال حسن النوايا لغايات ومآرب لا يمكن إدراجها إلا ضمن خانة ضيقة الأفق أو الذاتية والأنانية والمصلحة الضيقة والزرجسية.

■ سامي الطحان

الواضح والجلي أن الأزمة السورية تزامنت مع تحولات دولية عميقة على مستوى التوازنات والعلاقات الدولية، حيث تزداد فاعلية القوى الصاعدة، فيما تتراجع وتترأخى القوى الأفلة، في عملية بدأت وما زالت مستمرة حتى الآن، ولعل ما نشهده من تفكك في بنية النظام الدولي القديم بالزعامة الأمريكية، مؤشر لا يمكن أن يغفل عنه كل ذي عقل وعين وبصيرة.

تزامن في ظل التراجع

فالمرکز الأمريكي الغربي تتزعزع أركانه وتتعمق صراعاته الداخلية، يوماً بعد يوم، وتأثيرات هذا التفكك والصراع لم تعد محصورة بالمركز نفسه، أو على مستوى النخب السياسية الفاعلة فيه فقط، بل الأكثر وضوحاً هو ما تحصد جميع الأطراف المرتبطة بهذا المركز تاريخياً، مع استفاد كل الأدوات والوسائل المتاحة لهذه أو لتلك. بمقابل ذلك كان هناك تزايد في الارتباط والتكامل بين القوى الصاعدة، ممثلة بروسيا والصين ودول مجموعة البريكس، والتي بدأت تشكل عامل استقطاب دولي جديد، شق طريقة باتجاه بناء علاقات دولية جديدة بعيداً عن هيمنة القوى الأفلة، ومركزها الأمريكي الغربي، وهو ما يمكن أن نلخصه بأن هناك فضاءً سياسياً دولياً جديداً ينشأ على أنقاض الفضاء السياسي الدولي القديم المتراجع قيد الاندثار. هذا التزامن للأزمة السورية مع واقع

المتغيرات الدولية، والدور المتزايد للقوى الصاعدة فيها، أرخى بظلاله عليها، ولعل ذلك بسبب التقاطعات المحلية والإقليمية والدولية بهذه الأزمة وبعمقها، مع عدم إغفال أدوار بعض القوى بالدعوات العلنية لهذا التدخل والتدويل، في ظل ما وصلت إليه حال السوريين من مأساة، مع عدم إغفال عامل انتشار التطرف والإرهاب الذي لم يعد مقتصر على الداخل السوري، بل بدأت آثاره تطل المحيط الاقليمي والدولي.

المصالح السيادة العميقة

قد كان لزاماً على القوى الوطنية الجديدة، أن تعمل على إيجاد التوازن الداخلي المحلي، بما يحقق عدة قضايا مجتمعة من أجل الخروج الأمن من الأزمة السورية عبر الحوار والتوافق والحل السياسي، كحل وحيد لهذه الأزمة، اعتباراً من إعادة الاعتبار للدور الداخلي على مستوى حل الأزمة، مروراً بمصلحة الشعب السوري في التغيير الجذري والعميق والشامل، وليس انتهاء بالتمسك بوحدة وسيادة الأرض والشعب، وهو ما تم العمل عليه من أجل الاستفادة من كل ما يجمع السوريين ويوحد طاقاتهم، للوصول إلى هذه الأهداف مجتمعة، عبر اللقاءات والتشاور والحوار والتفاوض، وكل ما من شأنه ردم الهوة بين السوريين وقواهم بعيداً عن أساليب الإقصاء والإبعاد والهيمنة، وتذليلاً لأية عقبات قد تعترض طريقهم باتجاه الخروج الأمن والحل السياسي المنشود، مع عدم إغفال الاستمرار بمحاربة الارهاب وصولاً لاجتثاثه، بعيداً عن كل دعوات

استمرار الاحتراب والافتتال، ودعوات الحسم والإسقاط، والغوص بمتاهات الثنائيات الوهمية، التي عمد البعض إلى ترويجها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مجمل ما سبق ليس إلا تعبيراً مكثفاً عن واقع موضوعي يفرض وجوده، بعيداً عن كل ما يمكن أن يدرج ضمن إطار الإرادية والرغبات الذاتية، الإيجابية منها والسلبية.

الحوار والتوافق

ثوابت رغم اختلاف التكتيكات

ولعل غياب الدور الداخلي في حل الأزمة، كان مع الأسف نتيجة لسلوك طرفي الصراع المسلح، حيث أصبح للعامل الخارجي دور أكثر فاعلية من العامل الداخلي، على الرغم من أن الثابت بالعملية هو الحوار وصولاً للحل التوافقي، وإن تغيرت أدواته حسب تطورات واقع الأزمة.

فواقع الحال يقول: بأن القوى الوطنية الجديدة كانت مصرة على الحوار الداخلي بغاية الوصول للتوافق قبل عسكرة الصراع، وما تبعه من نتائج، وبعد العسكرة وتداعياتها، ورغم وصول التدخل الخارجي لمدى واسع، استمرت هذه القوى بتمسكها بالحوار والتوافق، كحل وحيد للخروج من الأزمة، لكن الأسلوب والطريق والأداة لهذا التوافق هي التي تغيرت، مع التمسك بالاحتفاظ بجوهره وغايته.

ومقارنة بسيطة بين بنود الاتفاق التشاوري في بداية الأزمة، وبين القرار الدولي 2245، نجد أن روح الحل التوافقي هي القائمة والمستمرة عبرهما.

ولعلنا بهذا الصدد لا يسعنا إلا أن نقول: «سامح الله من لم ينفذ بنوده في حينه».

الحل السياسي نقطة تقاطع

على إثر العسكرة والتدويل والتدخل الخارجي المتزايد، كان من الواجب والضرورة الوطنية

إيجاد التقاطعات الدولية اللازمة من أجل الوصول للغاية المتمثلة بالحل السياسي، بجوهره ومفرداته أعلاه، بما في ذلك الحوار مع بعض القوى الفاعلة والمؤثرة بالأزمة السورية على المستوى الدولي والإقليمي، إيجاباً أم سلباً. والمهم كان هو التركيز على القوى الصاعدة على مستوى التوازن الدولي الناشئ، وهو عملياً ما تمخضت عنه تقاطع المصلحة

السورية مع ما يمثله هذا التوازن الجديد بقواه الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين، كونه يمثل الأفق الإيجابي على مستوى العلاقات الدولية، التي تعمل على حل الأزمات سياسياً، عبر إطفاء بؤر التوتر والحروب، ومنع انتشارها والحد من تداعياتها، مع تأكيداً على احترام حق الدول والشعوب بالسيادة، بعيداً عن الهيمنة الأمريكية ومركزها المتراجع، وبما يحقق مصلحة الشعب السوري والمصلحة والسيادة الوطنية، وهو ما عكفت عليه قوى الحل السياسي وما زالت متمسكة به.

ولعل من مزايا تقاطع الأزمة السورية مع الفضاء الدولي الجديد، هو أن القوى الصاعدة في هذا الفضاء فرضت وجودها ودورها على مستوى حل هذه الأزمة، وهو ما تمت ترجمته العملية عبر القرار الدولي 2254، باعتباره يمثل المصلحة السورية بالخروج من الأزمة، ويحقق وحدة وسيادة الأرض والشعب، ويولي طموحه في التغيير الجذري والعميق والشامل.

فتنفيذ القرار 2254، هو هدف روسي صيني كمقدمة لفرض التقيد بتطبيق وتنفيذ القانون الدولي عالمياً، ومن هنا: كان الدور الروسي فاعلاً وضاعطاً من أجل إقراره، كما هو عازم على تطبيقه وتنفيذه، عبر بوابات أستانا وجنيف وصولاً للحل السياسي الشامل، الذي لن تكون خواتيمه إلا من خلال تضافر جهود القوى الوطنية الجديدة، صاحبة الحل السياسي، وبالداخل السوري من كل بد.

روسيا ليست الاتحاد السوفيتي... ماذا بعد؟



«إنها ليست الاتحاد السوفيتي» هذا ما يقوله ويعيده البعض، أملاً بأن نهدي ونقتنع، علناً نستكشف أبعاد الصفقات الدولية، والتحالفات المحلية للروس، ولكننا نعيد ونكرر بأنه وسط الصراع العالمي اليوم، هناك أصدقاء فعليون للشعب السوري، وروسيا في مقدمتهم وهناك من هم أعداء مصلحته أولئك الذين تسلب الظروف والمتغيرات أدواتهم منهم...

■ ليلى نصر

عام 2001 على الأقل تشارف على نهايتها، دون أن تحقق أهدافها في انتشار الرأسمالية من أزمته العميقة، بل قد عمقت أزمته العامة، وأطلقت العنان لقوى اقتصادية وسياسية وعسكرية في الشرق لتبدأ بالدفاع النشط وتوقف النار التي تستهدفها، وهذه القوى هي روسيا والصين بالدرجة الأولى. لا تستطيع أن تفهم جدية الموقف الروسي في سورية، دون أن تراه على أنه دفاع عن النفس، وردع لمشروع الفوضى الأمريكي، الذي لا يستهدف النفط السوري أو النسيج الاجتماعي، أو «دولتنا كعمود السماء»، بل يهدف إلى تشكيل قواعد فوضى في مناطق مفصلية في الجغرافية السياسية العالمية «كالشرق الأوسط»، والجزيرة الكورية، ووسط آسيا، وشرق أوروبا حتى أوكرانيا.

حقائق حول الدور الروسي

أما ماذا يترتب على هذا الفهم في الموقف من الدور الروسي في الأزمة السورية؟ نستطيع أن نذكر الآتي...

أولاً: روسيا في دفاعها عن وجودها تهاجم مشروع الفوضى الأمريكي، وبالتالي تقاطع مصالحها مع شعوب المناطق كلها التي تستهدفها نار رأس المال المتوحش، بمقدار عمق أزمته، والسوريون من بين هؤلاء الشعوب المستهدفة.

ثانياً: المشروع الأمريكي يختار المناطق الرخوة المثقلة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية،

وبمنظومات فساد وقمع، والتي مجمل ظروفها تشكل أرضية للفوضى والإرهاب، ومواجهة هذا المشروع تكون بالاستقرار المتين، ومن هنا: جدية الموقف الروسي في سورية وتركيبه بين ضرورة الحل السياسي الجدي، وفي نطاق توافق وضمانات دولية تلزم كل الأطراف عبر القرارات الدولية، التي يصرون على تنفيذها، وبين ضرورة محاربة الإرهاب ومنع انهيار جهاز الدولة.

فحل الأزمة السورية جيداً هو واحد من أهم عناصر استقرار المنطقة ونزع فتيل الحرب القابل للتوسع فيها، وحل أزمة سورية جيداً لا يمكن أن يكون بمحاربة «عناصر الإرهابيين وفلولهم» كما يقول الإعلام، بل بالسماح للسوريين بصياغة الحلول الجذرية لاجتثاث منابع الفقر والحرمان والتهميش، هذا التغيير الجذري الذي يتطلب معارك سياسية يخوضها السوريون فيما بينهم، في بيئة مستقرة وطريقة حكم جديدة.

ثالثاً: لقد وصل الروس إلى جر الأمريكيين نحو الحلول السياسية للأزمة السورية، وخطوا معهم خطوات أولى نحو التنسيق في وقف العنف ومحاربة الإرهاب، وهذا ما يحفز مقولة «الصفقة الروسية- الأمريكية» وتقاسم النفوذ وغيرها، ولكن هذا يتناقض مع الفهم العميق للمشروعين، فهي صفقة عندما تكون الغايات هي المرباح، فحتى الأمريكان غايتهم ليست المرباح المباشرة، بل هدفهم استمرار التدمير المنهجي، لأنه دون الوصول إلى عتبة تدمير معينة في مناطق الإنتاج والنمو الهامة، ودون الهيمنة عليها فإن الأمريكيين كمرکز لرأس المال الغربي، لن يستطيعوا أن يستعيدوا عافيتهم، إذاً حتى الأمريكان لا يستهدفون أبار نفطنا وغازنا الموعود بل صراعهم أبعد من

هذا. أما الروس فيكفي أن تقول: أن بلادهم تحوي 40% من الثروات العالمية، وأن عملية استثمارها ذاتياً لم تستكمل، بل عمليات استقلالها ذاتياً لم تستكمل فهي كأيّة قوة اقتصادية طرفية في عالم رأس المال، خاضعة لهيمنة أدوات الإمبريالية الفعلية في الغرب، والدولار في مقدمتها، حيث لا تزال كل من روسيا والصين وبريكس عموماً، مقيدة بقيود منظومة النقد والمال العالمية. إذاً روسيا عليها أن تنجز مهمات استقلالها الجدية، وتسيطر على مواردها بشكل كامل، ولا يمكن الحديث عنها كقوة استغلال اقتصادي تهدف من كل ما هدفته إليه إلى أخذ دمشق أو طرطوس دير الزور وإعطاء الأمريكيين الرقة والحسكة مثلاً!

أحد ما...

دائماً في اللحظات التاريخية الانعطافية، يأتي سلوك المتقدمين والسائرين إلى الأمام غير مفهوم بالكامل، حيث يعيق ثقل القديم والانطباعات الراسخة حوله رؤية الأفق المفتوح، الذي يعبره عن نفسه بانتصارات سياسية للشعوب، أشكالها ومستوياتها مختلفة ومتصاعدة. لا يستطيع البعض أن يروا العالم دون الإمبراطورية الأمريكية، ولم يستوعبوا تراجعها، ولا يستطيعون بالمقابل أن يروا شعوب العالم ودول الشرق التي انتفضت سابقاً تحاول استعادة وزنها الطبيعي والمحق، وتدافع عن نفسها من همجية فاشي القرن الحادي والعشرين المتمركزين في الولايات المتحدة.

روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفيتي، ولكن عالم اليوم يقول إنه عاجلاً أم آجلاً أحد ما عليه أن يكون!

دائماً في
اللحظات التاريخية
الانعطافية.. يأتي
سلوك المتقدمين
والسائرين إلى
الامام غير مفهوم
بالكامل

حول بدعة تقسيم المعارضة بين «داخلية وخارجية»



السورية إلى مستوى عال، ولم يعد من الممكن أن يقوم السوريون بحل الأزمة وحدهم داخلياً» وأضاف: لا بد من التعامل والتعاطي مع المسار الدولي، وتحديدًا بيان جنيف وعملية جنيف، وقبل ذلك كان يمكن حل الأزمة عبر الحوار الداخلي، ولكن بعد دخول قوى دولية عليها، بات لا بد من الذهاب والتعامل مع فكرة المؤتمر الدولي، والحل الدولي، وهذا ليس معناه أننا أغلقنا الحوار الداخلي، إنما عملياً الحوار الداخلي أغلق لوحده». ولفت عرفات: إلى أن «رؤيتنا التركيز على النشاط بين الناس، والدفاع عن مصالح الناس الاقتصادية والاجتماعية والدعاية والعمل على الحل السياسي، ولوقف الحرب، أما الاجتماعات الداخلية التي يتحدث عنها الأستاذ فاتح، فهي اجتماعات لقوى مصغرة، وأغلبيتها، أو جزء كبير منها عملياً ليس له وزن أو فاعلية، ولا نعتقد هذه الاجتماعات كانت مفيدة، والوقائع تقول ذلك».

وبدا الخلاف أكثر عمقاً بين الطرفين من خلال الاختلاف على التمثيل في الجبهة، فبينما أكد جاموس أن تياره قرر «تغيير مندوبينا السابقين في قيادة الجبهة برفيقيين آخرين»، أكد عرفات: أن الجبهة لم تبلغ بأسماء المندوبين الجديدين. وأضاف «هو «جاموس» تحدث عن تغيير اسمين فكيف سيتم ذلك، والجبهة تضم حالياً ممثلين من تياره هو «جاموس» والأستاذ فهد حسن».

اجتماعات الجبهة في الداخل» وأضاف: «ليس صحيحاً أن الاجتماعات غائبة، وتحل على الهاتف، لأننا متفقون بقيادة الجبهة كلهم متفقون ما عدا الأستاذ فاتح».

ولفت جاموس إلى أن «الإرادة الشعبية بحالة تنسيق مطلق مع هيئة التنسيق وممثلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وتحديدًا ما يتعلق بمسار الحوار الخارجي في جنيف، وأهمية الضغوط الخارجية والقرارات الدولية» لكن عرفات رد عليه كاشفاً أن جاموس كان أحد المفاوضين مع «التنسيق»، وقال: «عندما التقينا بهيئة التنسيق كان الأستاذ فاتح قد تطوع لأن يكون أحد الممثلين والمفاوضين معها، واليوم يتهمننا بهذه القضية».

وحول رؤية تياره للحل السياسي في سورية كتب جاموس: نعتبر فتح مسار الحوار الوطني الداخلي بين أطراف الانقسام الوطني، على الرغم من كل تعقيداته، هو المسار الحاسم في الخروج من الأزمة لمواجهة مختلف الملفات، بعلاقات ترابطها وتجادلها، وحسب الأولويات فيها، وذلك بأقل الخسائر، لكن عرفات لم يوافق الرأي ونعى إمكانية الوصول إلى حل سياسي في سورية عبر الحوار الداخلي فقال: «نحن كنا مقتنعين بالحوار الداخلي حتى أوائل عام 2013م، وحتى تلك المرحلة كنا نحاول ونضغط ونبذل الجهود من أجل تحريك هذا الحوار، ولكن مع نهاية 2012 وبداية 2013 تحول مستوى التدويل في الأزمة

نحن نختلف مع الصيغة التي يطرحها الأستاذ فاتح وهي صيغة يستخدمها بعض الأطراف ولسنا موافقين عليها

في «جبهة التغيير والتحرير» وأمين حزب الإرادة الشعبية علاء عرفات قائلاً: «نحن لا نؤمن بفكرة معارضة خارجية ومعارضة داخلية وإنما نؤمن بفكرة معارضة وطنية ومعارضة غير وطنية».

ولفت عرفات إلى: أن المعارضة الوطنية موجودة في الداخل والخارج والمعارضة غير الوطنية موجودة في الداخل والخارج، معرباً عن اعتقاده بأن ليس كل من هو في الداخل وطنياً، وليس كل من في الخارج ليس وطنياً، «ونحن رأينا الكثيرين في الداخل ليسوا وطنيين، ولذلك نعتقد أن المفهوم غير صحيح كمنهج للبحث» مبيناً أن «جبهة التغيير والتحرير تعمل على تجميع الوطنيين في المعارضة الوطنية، وعلى تجميع الوطنيين في كل الأماكن سواء كانوا في المعارضة، أم من جانب النظام، من أجل حل هذه الأزمة وبالتالي نحن نختلف مع الصيغة التي يطرحها الأستاذ فاتح، وهي صيغة يستخدمها بعض الأطراف ولسنا موافقين عليها».

ولفت جاموس إلى أن الجبهة «من دون وظيفة، ميتة داخلياً»، وأن اجتماعات قيادة الجبهة الكاملة نادرة جداً، عدة ممثلين واجتماعات شكلية، وغياب شبه تام لأي اجتماع من أجل موقف سياسي رسمي، وغالباً ما تحل على الهاتف، غياب تام لأية اجتماعات موسعة تفاعلية، الأمر الذي رد عليه عرفات بالقول: «كيف لا تجتمع الجبهة؟ هي تجتمع بشكل مستمر وكل

نشرت صحيفة «الوطن» السورية يوم الأربعاء 26\7\2017 تقريراً إعلامياً تحت عنوان «سجلات في التغيير والتحرير»، كشفت عن تباينات داخلية في رؤية الحل السياسي.. تنشر قاسيون فيما يلي نص التقرير الذي نشرته الوطن

نفى حزب «الإرادة الشعبية» المعارض وجود خلافات داخل «جبهة التغيير والتحرير» المعارضة رغم كشف تيار «طريق التغيير السلمي» عن هذه الخلافات، والتي بدت واضحة في موقف الطرفين من حل الأزمة السورية، فبينما دعا «التغيير السلمي» إلى «فتح مسار الحوار الوطني الداخلي بين أطراف الانقسام الوطني»، ركز «الإرادة الشعبية» على القرار 2254 كأساس لحل الأزمة السورية، مؤكداً أن الحوار الداخلي «أغلق لوحده».

وكان القيادي في «التغيير والتحرير» وفي تيار «التغيير السلمي» فاتح جاموس وجه عبر صفحته الشخصية على «فيسبوك» ما سماه «رسالة مفتوحة» أكد أنها: «مراجعة متأنية لموقفنا وعلاقتنا بجبهة التغيير والتحرير»، وكشف فيها عن «خلافات سياسية حادة وعميقة داخل الجبهة» وأن حزب الإرادة الشعبية، «قد تحول من حيث الجوهر إلى الأساسيات التي تجعله في قلب منظومة المعارضات الخارجية»، وهو ما رد عليه القيادي

الليشمانيا تدخل من بوابات الترهل الخدمي!



معاونة جديدة بدأت بالظهور بنتيجة تراجع الخدمات العامة، تمثلت بانتشار مرض الليشمانيا، أو ما يعرف محلياً باسم «حبة حلب»، حيث تم تسجيل العديد من الإصابات في بعض المدن والقرى والأرياف خلال الفترة الماضية.

■ عادل إبراهيم

السبب الرئيس لانتشار هذه الآفة يرتبط بالنظافة العامة، اعتباراً من تراكم النفايات على أطراف الشوارع والأحياء، مروراً بعدم رش المبيدات الحشرية بمواعيد منتظمة، أو بمواسم معينة، وخاصة في فصل الصيف، وليس انتهاءً بقلّة الوعي الصحي، أو عدم توفر العلاجات المناسبة بالوقت المناسب.

لا تهويل ولا تبسيط

لا نريد التهويل من أمر الإصابة بهذه الآفة، لكننا بالمقابل يجب ألا نقلل من خطرها، وإمكانية تحولها إلى جائحة، باعتبارها من الأمراض الوبائية المعدية بحال لم يتم التصدي لها، ومعالجة مسبباتها ونتائجها بالسرعة اللازمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها من الممكن أن تترك تشوهاً دائماً، خاصة وقد تم تسجيل أكثر من 4000 إصابة بهذا المرض منذ مطلع العام وحتى الآن، في ريف حماة لوحده فقط، وذلك حسب تصريح رئيس مركز الليشمانيا في ح ماه لوسائل الاعلام، كما تم تسجيل العديد من الإصابات في ريف دمشق، وكذلك في العديد من المدن والمحافظات الأخرى، الأمر الذي يفرض تضافر الجهود من أجل الحد من إمكانية استمرار انتشار هذه الآفة، وصولاً للقضاء عليها.

التشخيص والعلاج

الليشمانيا عبارة عن حبة تظهر على الجلد على إثر لسعة من ذبابة تدعى «ذبابة الرمل»، وهي حشرة صغيرة

تكاد لا ترى بالعين المجردة، حيث تنتقل هذه الحشرة العامل الممرض «وهو وحيد خلية طفيلي» يعيش داخل هذه الحشرة التي تقوم بنقله من إنسان لإنسان أو من حيوان لإنسان وبالعكس.

وهذه الحبة لا تظهر إلا بعد مرور شهر تقريباً على تلك اللسعة، كما لا يمكن كشفها إلا عبر التحاليل لتأكيد الإصابة بالمرض، لكن الخطير بموضوع اللسعة والإصابة أنها تنتقل عن طريق الدم، بحيث يتوسع مكان اللسعة أخذاً شكل البقعة، التي تؤدي إلى تشوه واضح بحال عدم علاجها، ناهيك عن الآلام المصاحبة لها.

أما العلاج فيتمثل بعدد من الحقن العضلية، كل 15-20 يوماً حسب درجة الإصابة، بالإضافة للازوت السائل كعلاج موضعي، مع دوام عملية التعقيم والتنظيف، والتأكيد على الابتعاد عن ملامسة الماء لمكان الإصابة، وهي علاجات مجانية توفرها وزارة الصحة عبر مراكزها ومستوصفاتهما.

مهام وواجبات الوحدات البلدية والصحة

الأهم من التشخيص والعلاج هو الوقاية المسبقة، بمعالجة الأسباب التي تؤدي للمزيد من انتشار هذه الآفة الممرضة والمشوهة، ولعل ذلك يبدأ بالجدية بموضوع النظافة العامة من ترحيل القمامة بشكل دائم دون تأخير، خاصة وأن القمامة تعتبر مرتعاً للقوارض، وهي تعتبر ناقلة للمرض، باعتبارها من الحيوانات الحاضنة للطفيلي الممرض، مع تركيز الجهود على مكافحتها بشكل دائم. والجدية بموضوع رش المبيدات الحشرية، في الشوارع وحارات الأحياء، وحتى داخل البيوت إن لزم الأمر، بالإضافة للمتابعة الدائمة لواقع شبكات الصرف الصحي وصيانتها وإصلاحها، وخاصة خلال فصل الصيف وما يصاحبه من ارتفاعات بدرجات الحرارة، مع ما تعنيه الحرارة المرتفعة وبرك المياه الأسنة من بيئة ملائمة لتكاثر الحشرات على أنواعها، وهي من مهام المحافظات والوحدات المحلية والبلديات، وواجباتها، والتي ظهر بها الكثير من التردي

الأهم من التشخيص والعلاج هو الوقاية المسبقة بمعالجة الأسباب التي تؤدي للمزيد من انتشار هذه الآفة الممرضة والمشوهة ولعل ذلك يبدأ بالجدية بموضوع النظافة العامة.

والترهل، مع الكثير من اللامبالاة وانعدام المسؤولية أحياناً، حيث بات من اللافت تراكم النفايات والقاذورات في المدن والأرياف، ناهيك عن مشاكل المكبات العامة وشبكات الصرف الصحي، وهو ما أدى عملياً إلى زيادة أعداد المصابين المسجلين بهذه الآفة مؤخراً. كما لا بد من الإشارة إلى أهمية دور وزارة الصحة، ومديرياتها، والمراكز المتخصصة بالليشمانيا المنتشرة بالمحافظات، وضرورة توفير مستلزمات العلاج الكافية لهذه الآفة بهذه المراكز والمستوصفات، من حقن عضلية وأزوت سائل ومعقمات وغيرها، مع توفر الكادر الطبي المؤهل، ومتابعة الحالات المرضية المسجلة حتى درجة الاستشفاء التام. وأخيراً يجب ألا نغيب أهمية دور الإعلام على مستوى التوعية العامة بالمرض، تعريفًا وتشخيصاً وعلاجاً، مع التأكيد على أهمية وسائل الوقاية الخاصة المتمثلة بالنظافة العامة، ومراجعة المراكز الصحية عند الشك بوجود الآفة قبل استفحالها، وربما لا يمنع من التأكيد على أهمية استعمال «الناموسيات» وخاصة للأطفال.

تحرير الأرصفة المحتلة!

مرة جديدة تطفو على السطح في محافظة دمشق مشكلة الأكشاك المنتشرة في المدينة، وانعكاساتها على حركة المارة، لكن هذه المرة من مبدأ المظهر الجمالي والتشوهات البصرية.

■ مالك احمد

حيث وضعت المحافظة دفترًا للشروط والمواصفات المعتمدة للأكشاك الجديدة، وفقاً للتعديل الذي أقرته خلال مجلسها مؤخراً.

مواصفات جمالية

أمين سر المحافظة بيّن أن: النموذج الجديد مصمم بحيث لا تزيد مساحته عن أربعة أمتار طولاً ومترين عرضاً، على أن تكون مواد وتجهيزات الكشك ضمن هذه المساحة حصراً، إضافة إلى أن الهيكل المكوّن للأكشاك مصنوع من مادة الصاج المعزول وتعتمد اللونين الرمادي والأزرق الغامق «الكحلي». وأشار أمين السر: إلى أن النموذج الجديد

عبارة صادقة

الحديث عن ضبط الاشغالات العشوائية، والصيغة الجمالية والأناقة المطلوبة من أجل تخفيف التشوهات البصرية، حسب تصريح أمين سر المحافظة، وتوجهات مكتبها، لا بد أنها هامة، خاصة وأن الأكشاك المنتشرة تعتبر مصدراً للرزق بالنسبة لشريحة اجتماعية، كما أنها تقدم خدمات عامة في أماكن تواجدها.

لكن أهم ما كان في تصريح أمين السر أعلاه هي عبارة: المساحات التي تحتلها الأكشاك على الأرصفة، ولعلها العبارة الأصق تعبيراً عن واقع معاش منذ سنين. فواقع الحال يقول أن هناك احتلالات للأرصفة، وليس احتلالاً واحداً، ورؤيتها يجب ألا تقتصر من باب الاشغالات العشوائية، والصيغة الجمالية والتشوهات البصرية، بل من باب عودة الأرصفة لأصحابها من المارة، وبما يحقق أمن المواطنين وسلامتهم أولاً وأخيراً، وهي مسببات ومبررات وجود الأرصفة أصلاً قبل أن تتدخل الاشغالات الرسمية المنظمة، أو المخالفة، والتعديلات الجائرة عليها من كل حذب وصوب.

مخالفات وتعديلات بالجملة!

فالأرصفة أصبحت مواقف للسيارات، بل وأصبحت في بعض الأحياء حكراً على بعض تجار ومكاتب السيارات، أو لبعض المسؤولين والمتنفذين، على رأى ومشاهدة المحافظ. كما عمدت المحافظة نفسها على تنظيم

بعض التعديلات على الأرصفة من قبل بعض المطاعم لقاء بدلات ورسوم معينة، ناهيك عن واقع الأكشاك المنتشرة في أماكن الازدحام أصلاً، بحيث لم يعد الرصيف للمارة من المواطنين، بقدر ما هو تعبير مكثف عن جملة المخالفات والتعديلات على حق هذا المواطن بالسير أمناً في الطرقات. أليست كل هذه الاشغالات تعتبر احتلالات، من الواجب إنهاؤها وليس



العمل على ضبطها، ومنح هذا الضبط «تخريجة» قانونية، سواء عبر فرض الرسوم، بذريعة الاستثمار وتحقيق موارد للمحافظة، أو عبر إضفاء الطابع الجمالي لها، أو عبر غرض الطرف عن الكثير من التعديلات عبر بوابات الفساد. منذ سنين ولسان حال المواطن يقول: أعيدوا أرصفتنا، وأنهم احتلالاتها، ومن ثم ابحتوا ما شئتم عن الجمالية وضبط التشوهات البصرية.

غرفة تؤجر ب 60 ألف.. متى تأخذ الحكومة دورها؟



المؤسسة العامة للإسكان وبحسب عدة مكنتبين، تقوم حالياً بتوزيع جزء من الشقق التي من المفترض توزيعها منذ عام 2007، أي: قبل الحرب السورية بحوالي 4 سنوات، مايشير إلى وجود تقصير سابق بخصوص حل مشكلة السكن، ويقول أحد المكنتبين «حاولت الاستفسار عن مصير الشقة التي سجلت عليها ومن المفترض أن استلمها العام الماضي، فكانت الإجابة حريفياً: بدأنا توزيع شقق الـ 2007 ولا نفكر حالياً بشقق الـ 2016».

■ حازم عوض

الجبل بركن الدين، وهي بمثابة قبو دون نوافذ، تم تاجيرها بـ 50 ألف ليرة سورية شهرياً، فأصحاب العقارات يغالون في رفع الإيجار ولايبالون بظروف النازحين ومآساتهم وقلة دخلهم، والمهم بالنسبة إليهم تقاضي الأموال مسبقاً لعدة أشهر وبعضهم يطلب عاماً كاملاً، وهم يعلمون مدى معاناة المستأجر».

مقاييس ومعايير

وطالب عوض بوضع مقاييس ومعايير لتحديد قيمة الإيجار وفرض رقابة عليها من قبل المحافظة التي هي حالياً طرف محايد بين المؤجر والمستأجر بحجة أن العقد شريعة المتعاقدين، علماً أن المؤجرين يقومون بالإحتيال على المحافظة بتسجيل قيمة إيجار منخفضة بعض الأحيان تكون غير منطقية كـ 5000 أو حتى 500 ليرة ليتهربوا من الضرائب، ومع ذلك تسجل المحافظة العقد، وتأخذ الرسوم والضرائب على أساس قيم منخفضة ووهمية».

وأضاف: «حاولنا التواصل مع أصحاب العقارات عبر الدلائل العقاريين في المنطقة، واجتمعنا ببعضهم وطلبنا منهم خفض الإيجارات لتصبح مناسبة لحال النازحين، لكن للأسف أغلبهم لم يلتزم والقلة التزموا أخلاقياً بذلك».

جرمانا

الحال في ركن الدين هو ذاته في جرمانا التي شهدت حركة نزوح كبيرة إليها، فقد

هذا جزء من المشكلة التي خلقت أزمة السكن قبل الحرب، مع ازدياد عدد السكان، بينما ساهمت الحرب بخلق ظروف جديدة فاقت المشكلة، منها حركة النزوح غير المسبوقة إلى المناطق الآمنة، مادفع أصحاب العقارات إلى استغلال الحاجة وكثرة الطلب لرفع الأسعار إلى حدود غير منطقية بالنسبة لمداخل السوريين.

دون جدوى

بين الفترة والأخرى، نعود ونذكر في صحيفة «قاسيون» بمشكلة السكن والاستغلال الحاصل بقضية الإيجارات، عل الحكومة تتحرك لتغيير الواقع بقرارات مدروسة، وسياسة استراتيجية إسكانية حقيقية قابلة للتنفيذ والمتابعة، لكن دون جدوى، وهذا ماشحج المستغلين والجشعين للتمادي أكثر برفع بدل الإيجارات.

ويقول مسؤول اللجنة الإجتماعية في ركن الدين تحسين عوض لـ «قاسيون»: «رغم أن منطقة ركن الدين المرتفعة هي منطقة مخالفات، لكن هناك مغالاة كبيرة بقيمة الإيجارات، حتى أن قيمة الإيجار لا تتناسب مع طبيعة العقار، فبعض العقارات مثلاً لا تصلح للسكن، ويتم استغلال صاحب الحاجة وتأجيرها إياها بأسعار غير منطقية، فقد وصلت أجرة غرفة وصالون دون نوافذ إلى 60 ألف ليرة سورية».

وتابع: «غرفة أخرى مع صالون في أعالي

العملية بما يحقق مصلحة الطرفين، المؤجر والمستأجر.

عرض وطلب

وان بقيت قضية الإيجارات مرهونة بجشع أصحاب العقارات، بظل الغياب الرسمي للسياسات الإسكانية العامة منخفضة التكاليف، وانخفاض مستوى المعيشة وانخفاض الدخل، وفقدان الكثير من الأسر لمنازلهم ومصادر رزقهم ومعييلهم، فإن القضية لن تحل إلا في حال انخفض الطلب وازداد المعروض، علماً أن محافظة دمشق وضعت عدة شروط لعملية البناء تجعل من قيمة العقار المبني حديثاً أكبر من قيمة العقار القديم، إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات البناء.

بالمقابل فإن عودة النازحين إلى قراهم وبلداتهم قد تزيد من نسبة المعروض وتخفف الطلب، مايجبر أصحاب العقارات على خفض أسعارهم، وهو ما يجب أن يتم العمل عليه رسمياً، على أقل تقدير.

ارتفعت إيجارات الشقق فيها حتى تراوحت بين 70 - 80 ألف ليرة سورية للغرفتين مع منافع بمساحة 60 - 70 م، في حين ارتفعت أكثر بمنطقة المزة جبل إلى 125 ألف ليرة سورية شهرياً لغرفتين وصالون، علماً أن جميع أصحاب العقارات يطلبون بدل الإيجار لمدة 6 أشهر كأقل تقدير، ما يجعل تأمين المبلغ دفعة واحدة من الأمور المنهكة وشبه المستحيلة وخاصة للنازحين.

واقترح العديد من المستأجرين الذين يعانون من قيمة الإيجارات المرتفعة أن يتم تقييم العقار من قبل مهندسين مختصين يتعاقدون مع البلدية، يقومون بالكشف الحسي عند كل عملية استئجار، أو أن يكون للمخاتير دور في تقييم العقارات كونهم أكثر علماً بالمناطق وطبيعتها، فيما اقترح آخرون أن يتم تصوير المنازل من الداخل واصطحاب الصور مع الموصفات من مساحة وكسوة ونوافذ وغيرها إلى المحافظة أو البلدية لتحديد قيمة الإيجار، هذا بحال إن كانت هناك مساع جدية للتدخل الرسمي على مستوى البدء بضبط

حرجلة: مركز إيواء وتكسب وفساد

■ مراسل قاسيون

فرضت الأزمة التي تعيشها سورية، والحرب التي تعانيها هجرة ونزوح سكاني كبير من مناطقهم باتجاه المناطق الآمنة.

بالتفاصيل..

مركز الإيواء بالحرجلة هو أحد هذه المراكز الذي بدأ البناء به منذ قرابة الأربعة أعوام ولم ينته بعد.

هذا المشروع عبارة عن أكثر من 700 شقة، تم تجهيز وتسليم ما يقارب 300 شقة منه، بعد اتفاق المصالحة في داريا، حيث تم إسكان بعض النازحين من أهالي داريا في قسم من هذه الشقق، وبعد فترة خرج قسم من الأهالي وبقيت العديد من الشقق الجاهزة للسكن فارغة، وما يتجاوز الـ 400 شقة قيد الإنجاز حالياً.

بنييت هذه الأبنية على مبدأ معسكرات «كامب» لللاجئين، وبالمقارنة فإن تكلفة البنى التحتية بالمقارنة مع الشقق المبنية تجعل هذه الشقق باهظة التكلفة.

فهذه الأبنية عبارة عن نموذجين، النموذج الأول عبارة عن طابق واحد، والنموذج الآخر

عبارة عن طابقين «دوبلكس»، وهذا كان شرط الأمم المتحدة الممولة لهذا المشروع، في حين أنه كان من الممكن بناء عدد أكثر من الطوابق مقارنة بالبنى التحتية المكلفة، وبالتالي: الحصول على عدد شقق أكثر، وإسكان النازحين بشكل أوسع.

مدرسة للإيواء..

في الحرجلة نفسها توجد مدرسة يسكن فيها النازحون حالياً، وعددهم كبير لدرجة أن بلدية الحرجلة قامت ببناء غرف جديدة فوق سطح المدرسة لإسكان النازحين. الصفوف داخل المدرسة مقسمة إلى قسمين أو أكثر، والعائلات داخل المدرسة مفصولة عن بعضها، فالرجال ينامون في خيم في باحة المدرسة، والنساء «زوجاتهم» في الصفوف داخل المدرسة، فمعاناتهم كبيرة جداً، هذا فضلاً عن استغلالهم في العمل في المعامل المجاورة بأجور زهيدة.

طفل نازح..

أحد الأطفال النازحين، عمره لايتجاوز الحادية عشرة، ترك المدرسة ويقوم بالعمل مع والدته وأخوته، قال لنا: لقد أعطونا مكاناً لننام تحت الدرج، جلسنا فترة ثم خرجنا واستأجرنا غرفة مع والدتي خارج المدرسة، التي اضطرت للعمل لتعيلنا، بدلاً أبي المفقود منذ خمس سنين، والمساعدات التي يقدمونها لنا لا تكفي.

تساؤلات

في مشروع الإيواء هناك شقق جاهزة، فلماذا لا يسكنون الناس النازحين فيها بدلاً من المدرسة؟ ولماذا هي متروكة من دون سكن؟ ولماذا لا يعملون على الإسراع لإنجاز باقي البنية التحتية وإستكمال ماتبقى من المشروع لإسكان النازحين فيها؟

هناك من يقول: إن المشروع قد تغيرت مصادر تمويله لعدة مرات، حيث تم تمويله من منظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، وفي كل مرة يطرح التساؤل على السنة



المقيمين في المشروع من النازحين عن كيفية صرف التمويل وأين تذهب أمواله، في إشارة إلى وجود بعض الجيوب الفاسدة في بعض المفاصل التنفيذية، ومن خلفهم ومن لف لفيهم، بالإضافة إلى المعونات الغذائية التي هي مصدر فساد واضح ومصدر رزق لبعض المتنفذين.

والنتيجة: أن النازحين وسيلة تُستغل للمنافع الشخصية بدون الاكتراث لوضعهم، وبدون إيجاد حلول سريعة لهم، كونهم نازحين أو مهجرين من بيوتهم.

التعسف باستعمال الحق



لفت انتباهي مؤخراً عبارة «التعسف باستعمال الحق» في أحد الكتب، علماً أن الكثيرين منا لا يدان أنه قد سمعها أو قراها، وربما لجأ إليها في معرض تطبيق النصوص القانونية، وهي لا شك عبارة مفهومة من قبل الحقوقيين وفقهاء القانون.

■ نوار الحمشقي

توقفي عند العبارة كان من باب مقارنة الحقوق، وخاصة بين حق مواطن، وحقوق الكثير من الجهات العامة، والدولة، التي منحت وحضنت دستوراً وقانوناً.

تشابك حقوقي

على سبيل المثال: حقوقي كمواطن بالخدمات العامة، من ماء وكهرباء وطبابة وتعليم، وغيرها، وحقوق الجهات العامة المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات.

أين تتقاطع هذه الحقوق وأين تتعارض؟، وأين يمكن أن تترجم عبارة «التعسف باستعمال الحق»؟، وهل تملك تلك الجهات العامة أن تعسف باستعمالها لحقوقها على حساب حقوقي؟.

باعتبار أن الحقوق ترتبط بالشخصية، الطبيعية أو الاعتبارية.

فتخفيض الإنفاق على الطبابة والتعليم، ووضع الحدائق والملاعب والأرصدة بالاستثمار لمصلحة القطاع الخاص، أو عدم العدالة في قطع المياه أو الكهرباء، في ظل الواقع الكهربائي والمائي الحالي، جميع هذه الإجراءات، وغيرها، تعتبر من صلب عمل الجهات العامة، كما وتعتبر في جانب منها حقاً لها تمارسه حسب مقتضياتها، لكن بمقابل هذه

الحقوق الممنوحة لهذه الجهات، هل يمكن أن يكون هناك تعسف في بعض منها، وأين كل ذلك من حقوقي المصانة كمواطن؟.

التعسف حسب القانون

حسب القانون فإن: «من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر».

بالمقابل فقد نص القانون على الحالات التي يكون فيها استعمال الحق فيها غير مشروع، أو مشوباً بالتعسف، حيث: «يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال التالية:

أ. إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير.
ب. إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها قليلة الأهمية، بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها.

ج. إذا كانت المصالح التي يرمي إلى تحقيقها غير مشروعة».

أسئلة مواطن

بناء على ما سبق يخطر ببالي، كمواطن، عدة أسئلة أوجهها للحقوقيين والقانونيين والفقهاء:

هل تخفيض الإنفاق الحكومي على الطبابة والتعليم، أو تخفيض الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة، وهو حق من حقوقها لا شك، يعتبر تعسفاً حكومياً باستعمالها لحقها؟، كون مثل هذه الإجراءات المالية تترجم عملياً بالإضرار بي كمواطن بالنتيجة، بينما لا تحقق الدولة من خلالها أية منفعة تبرر ذلك، وبالحال الأدنى لا يمكن مقارنة ما تحققه الدولة من مصلحة مع ما تخلفه من ضرر باستعمالها لحقها علينا كمواطنين؟.

وهل تعميم الاستثمار الخاص، والخصخصة عموماً، كتوجه حكومي بات واضحاً منذ عقود عبر اتباعها للسياسات الليبرالية، يعتبر تعسفاً من قبلها باستعمالها لحقها، ولمصلحة شريحة الأثرياء فقط، على حساب حقوقنا كمواطنين، ودوناً عن المصلحة الوطنية كذلك الأمر؟.

وأخيراً: كيف لي كمواطن أن أطالب بمنع هذا التعسف الجاري باستعمال الحقوق، والتي تضر بي كما بغيري يوماً بعد آخر، سواء عبر الإجراءات الرسمية أو عبر الإجراءات غير الرسمية، وسواء من قبل الدولة، أو من قبل الجهات الخاصة؟.

فقد زاد العسف والتعسف، على حقوقنا وعلينا كمواطنين، وربما أن لنا أن نوقف كليهما قانوناً ودستوراً، وحقاً طبعياً ومكتسباً.

هل تعميم الاستثمار الخاص والخصخصة عموماً كتوجه حكومي بات واضحاً منذ عقود عبر اتباعها للسياسات الليبرالية، يعتبر تعسفاً من قبلها باستعمالها لحقها؟

الحسكة موسم واعد وخشية أهلية

موسم هذا العام من الخضر الصيفية في محافظة الحسكة كان أفضل من غيره من المواسم خلال السنوات السابقة بشكل كبير، فقد تم تقدير الكميات المنتجة من هذا المحصول بحدود 20 ألف طن من مختلف الأصناف «البندورة - الكوسا - الخيار - الباذنجان - الفليفلة - البطيخ».

■ هراسك قاسيون

وقد اكتفت المحافظة خلال هذا الموسم من هذه المحاصيل الصيفية على مستوى الاستهلاك المحلي وحاجاته، وقد كان لافتاً الانخفاض الكبير على أسعار هذه الأصناف في الأسواق، الأمر الذي انعكس إيجاباً على المستهلكين ومعيشتهم.

كسر أسعار!

فمنذ شهر تقريباً وصل سعر كيلو البندورة إلى 800 ليرة، بينما لم يتجاوز سعر الكيلو حالياً مبلغ الـ 150 ليرة للنوع الجيد، وكذلك كانت أسعار بقية أنواع الخضر الصيفية التي انخفضت أسعارها بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه سابقاً، ومرد ذلك يعود إلى زيادة العرض في الأسواق على إثر كمية الإنتاج الجيدة في هذا



المنتجات الزراعية فقط، بل من أجل المواسم الأخرى أيضاً، وبما يحقق مصالحهم مع مصالح المستهلكين من عموم المواطنين.

لا ذرائع

الطرق المؤدية إلى محافظة الحسكة فتحت، وذلك حسب التصريحات الرسمية، ولم يعد من مبررات أو ذرائع تحول دون تأمين المستلزمات والمتطلبات والاحتياجات كافة الكفيلة بعودة الحياة الاقتصادية الاجتماعية إليها وعلى المستويات كافة، الزراعة والصناعة والخدمة وسواها، وخاصة على مستوى تأمين السلع والبضائع والمواد الأساسية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين ومعيشتهم من بقية المحافظات.

مع التأكيد على ضرورة الحد من الإجراءات التي تقوم بها بعض الحوارج، سواء التابعة للدولة أو التابعة للإدارة الذاتية، والتي تكون متسببة في رفع الأسعار بشكل زائد في كثير من الأحيان على السلع والبضائع، مما يؤثر سلباً على المستوى المعيشي المتردي أصلاً للمواطنين.

دعم المزارعين

مما لا شك فيه أن زيادة كمية المحاصيل الصيفية المنتجة فيه إشارة بأن الفلاحين والمزارعين في المحافظة قد عادوا لأرضهم وإنتاجهم، بدليل وصول كمية الحصاد الإجمالي من هذه الأصناف لحدود الـ 20 ألف طن بهذا الموسم، وهو ما يرتب مسؤولية تجاه الفلاحين تتمثل بضرورة تأمين مستلزمات إنتاجهم بشكل دائم من أجل الاستمرار بالعملية الانتاجية، ليس من أجل الموسم الصيفي من

الانعكاسات الإيجابية على واقع انخفاض الأسعار حالياً، إلا أنهم متخوفون من معاودة ارتفاعها لاحقاً، باعتبار أن موسم الإنتاج المحلي من هذه الأصناف يقرر بشهر أو شهر ونصف فقط، ما يعني إمكان وقوعهم تحت رحمة التجار والسماسرة من جديد، عبر آليات تحكمهم بالعرض والطلب، بحال لم يتم تدارك الأمر ووضع حدود لجشعهم، ولمبرراتهم وذرائعهم، وخاصة بالنسبة لأجور الشحن والنقل من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك.

الموسم للأصناف الصيفية.

ولعل الاستثناء على ذلك هو الإنتاج الصيفي من الفواكه، مثل الكرز والمشمش، حيث ما زالت أسعارها مرتفعة، كون إنتاجها قليلاً جداً في المنطقة، وهذه الأصناف تأتي من أماكن بعيد ما يعني تحميلها نفقات النقل والشحن، وكذلك حال مادة البطاطا في الأسواق على مستوى سعرها، رغم انخفاضه عما سبق بشكل كبير أيضاً.

خشية مشروعة

أهالي محافظ الحسكة، ورغم

يقول البعض بأن «الشعب السوري فاسد» ويتساءلون بهمّ وكرب: «كيف ستنجح محاربة الفساد إن كنت تنزع فاسداً ليأتي فاسد آخر؟ وما من وجه أبيض إلا ويسود في دوامة العمل الإداري ومكاسبه؟».

الشعب السوري «فاسد»!



بالفعل يكاد لا يستثنى أحد من الفساد في مجمل منظومة إدارة موارد جهاز الدولة، وفي منظومة العلاقات بين القطاع الخاص والخدمات العامة بالضرائب والرسوم بالرخص والموافقات والمخالفات والتعهدات والمراقبة وغيرها، ولكن علينا أن نفكر هل يعقل أن كل السوريين فاسدون بطباعهم، ونتاج أزمة أخلاقهم؟ أم أن كراسي المواقع التي تحوي الموارد وتوزعها مصممة لاستقبال «الرخوين»، بينما تلفظ كل من تسول له أخلاقه أن لا ينتمي لمنظومة الفساد؟ ورغم غرابة التوصيف إلا أن الاحتمال الثاني هو الأصح والأكثر منطقية..

■ عشتار محمود

الفساد الكبير والمرکزي ينتج الصغير

فالفساد في سورية منظومة قوية ومركزية ومدارة بصرامة وحرفية وبكفاءات جيدة، تضمن استمرار وتوسع العملية منذ عقود، والتي ينتقل عبرها الجزء الأهم من موارد سورية إلى الجيوب الكبيرة، وفي طريق جزء على إلى هذه الجيوب، يتم توزيع جزء على المساهمين في عملية الانتقال هذه على طول الخط. ليحصل أصحاب الكراسي الإدارية الكبيرة والمتوسطة على حصة جزء أدانهم لوظيفتهم الأساسية في منظومة الفساد الاقتصادي، أي: مراقبة وتسيير عملية انتقال جزء هام من الموارد للفساد الكبير.

يقول البعض: بأن هذا الكلام غير منطقي، «فالفساد يعمم على صغار الموظفين وكبارهم»! وهذا أيضاً صحيح، ولكن فساد أصحاب الأجور في المواقع الإدارية الصغيرة، هو نتيجة للموارد المنتقلة للجيوب الكبيرة، وبالعُمق عندما تعطيك المنظومة الاقتصادية أجراً لا يكفي لسد الرمق، فكانها تقول لك بأن هذا الأجر رمزي، عليك البحث عن الدخل الحقيقي وراء الأبواب المواربة وفي كواليس العمل النظامي لتستطيع أن تسد الرمق، فالموارد توزع في طرق الفساد الخلفية، عليك أن تحيد عن الدرب الصحيح للنشاط الاقتصادي الشرعي، لتأخذ حصة وتحصل على دخل حقيقي يكفي لسد الحاجات.

الفساد درجات...

ونستطيع القول: بأن الفساد الكبير في سورية أيضاً مستويات: أولها وأقواها هو: القادرون على الحصول على حصة مباشرة من الموارد العامة، أي: حصة دون مواربة وحاجة للالتفاف من منابع الدخل الكبرى، كما في قطاع الطاقة، التجارة وغيرها. فعلى سبيل المثال: تبين أن الاستهلاك السوري من الوقود قبل الأزمة أضخم من الحاجات الوسطية الطبيعية لهذا العدد من السكان، ولهذا المستوى من النشاط الاقتصادي، والزيادة لا يمكن تفسيرها إلا بوجود حصة استيراد أو إنتاج مباشرة لقطاع



بجرم مالي، قد انتزع من كرسي، ليتربع على آخر أعلى.. وبعد كل هذا كيف يحارب الفساد؟ وهل يمكن حله إدارياً؟ فالإدارة تدير الموارد، وقد تختلف كفاءات الإدارة، ولكن متانة فسادها تأتي من ملكية الثروة. فمعظم ثروات البلاد ومواردها ملك لكبار الفاسدين من أصحاب الثروة والمال والنفوذ، ومن يملك يحكم.. بالتالي مهما بلغت أهمية إصلاح الإدارة ورفع كفاءتها، فلا يمكن النجاح إلا بعد إيقاف عملية توليد الفساد، أي: بقطع الشرس المغذي للخزائن والحسابات الكبرى، هذا الضخ الآتي من النفوذ والقوة، ولا يتوقف إلا بنفوذ وقوة مماثلة لغالبية السوريين المغيبة مصالحهم عن ساحة المصالح الاقتصادية السورية، لأكثر من 80% من أصحاب الأجور وأسرهم، وأكثر من 90% من أصحاب الدخل الصغير والمنتجين الذين يحصلون بأحسن الأحوال على 20% فقط من الدخل المنتج في سورية، والـ 80% الباقية توزع على قلة كبار قوى الفساد والسوق، وعلى أزمهم وموظفيهم الكبار.

الفاسدين. وهناك أيضاً فساد قوى السوق الأخرى خارج جهاز الدولة، فعندما تستورد وتصدر بأسعار احتكارية ودون ضريبة ورسم يذكر، وعندما تنتج دواء دون مادة فعالة، وعندما تحصل على عقد تعهد وتلاعب بالمواصفات، وغيرها من مجمل التفاصيل التي تسمح للسوق بتخفيض استثنائي للتكاليف وزيادة المربح مقابل حصة للعين الغافلة ذاتها. أما المدراء وشخص الحكمة، فهؤلاء يأتون في مرتبة أدنى، ومربحهم ودخلهم نتيجة إما لمساهمتهم الإدارية في صفقات الفساد، أو نتيجة لما تسمح به مواقعهم والموارد الواقعة تحت إدارتهم من مناورات، كأن يقوم مدير أو وزير بتأجير عقار عام بسعر رمزي، مقابل حصة خاصة لقاء التسهيل، أو أن يبيع جزء من المخزون في السوق، وغيرها من التجاوزات الصغيرة والكبيرة التي تؤمن لهؤلاء دخلاً وسيرة ذاتية تتيح انتقالهم إلى الأعلى بالمستويات الإدارية، ليقتربوا من إدارة المواقع الحساسة حيث يجري مال أكثر وبمسؤولية أعلى، ولذلك لم يعد يستغرب السوريون تكرار ظاهرة أن هذا الإداري المحكوم

لا يزال 3 مليون نسمة يقيمون في ريفي دمشق وحلب مقابل خسارة أكثر من 1,5 مليون بين 2011-2016.

الفساد في سورية لا يمكن حله إلا بتغيير لمنظومة الملكية، والتوزيع، تغييراً جذرياً، لتحقيق انزياحات تدريجية نحو ملكية عامة جديّة، وتوزيع عادل حقيقي، وهذا لا يتحقق إلا بحلول سياسية وأجواء عمل سياسي فعال يضغط على من يحاولون المحافظة على القديم، وينزع منهم عناصر قوتهم وربحهم لتستطيع البلاد باقتصادها وعبادها السير إلى الأمام. ولنتنقل من المقولة الخاطئة: «الشعب السوري فاسد» إلى المقولة التي تجمع الأغلبية وراء مصالحهم الحقيقية: «الشعب السوري واحد».

زائد ناقص +



الدولار إلى 500 ليرة

اقترح مجلس النقد والتسليف أن يكون سعر الصرف في حسابات الموازنة العامة للعام القادم 2018: 500 ليرة سورية مقابل الدولار، وهذا في توصيته المرفوعة لمجلس الوزراء بهذا الشأن.

إذا ما أخذ بهذا السعر، فإن ارتفاع سعر الصرف في الموازنة لهذا العام سيكون الأقل ارتفاعاً منذ عامين.

حيث إن سعر صرف الموازنة ارتفع من 150 ليرة عام 2015 إلى 250 ليرة عام 2016 بنسبة نمو 66%، وارتفع إلى 470 ليرة في موازنة العام الحالي 2017 بنسبة نمو 88% عن سابقة، بينما سيكون الارتفاع في عام 2018 عن العام الحالي بنسبة 6% فقط.



الخيوط لا القماش..

تحدد اللجنة الاقتصادية ووزارة الاقتصاد ما هي المواد الأولية ذات التعرفة الجمركية المنخفضة، لدعم الصناعة، وما هي المواد الجاهزة ونصف المصنعة المنتجة داخل البلاد، والتي تأتي تعرفتها أعلى لحماية المنتجات المحلية وتعزيز دورها في السوق. ولكن الكلام شيء والتصنيف شيء آخر، لينتبه على سبيل المثال بأن الأقمشة تصنف كموا الأولية، بينما يفترض أن تصنف الخيوط الداخلة في تصنيع الأقمشة محلياً، كموا الأولية بينما الأقمشة فنصف مصنعة. وعملياً وفق التصنيف الحكومي فإن مستوردي الأقمشة، سيدفعون رسماً هو ذاته الرسم الذي يدفعه مستوردو الخيطان ومنتجاتي الأقمشة!



...النحاس لا الكابلات

وكذلك الأمر في صناعة الكابلات، حيث صنفت الكابلات كموا الأولية برسم جمركي منخفض، ليصبح الرسم الذي يدفعه مستورد الكابلات، متساوياً مع رسم المواد الأولية كالنحاس والألمنيوم، التي يدفعها منتج الكابلات في السوق، وتكون النتيجة أن يحل المستورد مكان المنتج محلياً ويزيد التضيق على صناعات مثل صناعة الأقمشة، وصناعة الكابلات محلياً!

كابلات دمشق..

ارتفاع الربح 90%



معمل كابلات ريف دمشق لا يزال قرب صحنيا لم تنقله الأزمة، ولا اتسعت رقعة المعارك حوله، ولا زال واحداً من ضمن معامل الصناعة العامة القليلة الراحلة بهوامش ربح قليلة طبعاً، ولكنها ضرورية لاستمرار المعمل في ظل المصير المجهول للمعامل الخاسرة...

■ محرر الشؤون الاقتصادية

قاسيون تستطلع بعضاً من أرقام الإنتاج في المعمل خلال نصف العام الحالي ونهاية شهر حزيران بالمقارنة مع عامي 2015-2016. ينتج المعمل المؤسس منذ عام 1978 أمراس النحاس والألمنيوم لنقل التوتر العالي والمنخفض، والكابلات الكهربائية المعزولة، ونواقل تمديدات المنازل، وغيرها من المنتجات التي تستهلكها بالدرجة الأولى مؤسسة التوزيع والنقل في وزارة الكهرباء، والاتصالات ووزارة الدفاع، وغيرها من الشركات العامة والسوق المحلية.

منذ عام 2015 لم تتغير خطة الإنتاج كثيراً، ولم تتوسع فالخطة نصف السنوية لا تزال تزيد على 3000 طن بقليل، وتنفيذه أيضاً لم يختلف كثيراً من حيث النسبة ولا يزال بين 2500-2700 طن تقريباً خلال النصف الأول من أعوام 2015-2016.

نمو الإنتاج والمبيعات وقفزة للأرباح! أما بالنسبة للمبيعات فقد ارتفعت كمياتها في النصف الأول من العام الحالي عن العام الماضي 2016، ولكنها أقل بقليل من وسطي كميات المبيعات في عام 2015، وهي تتراوح بين قرابة 2500 طن إلى 2450 طن تقريباً في العام الحالي. ولكنها من حيث قيمة المبيعات قد ازدادت من قرابة 5,6 مليار ليرة في عام 2015، وصولاً إلى 7,6 مليار ليرة في النصف الأول من العام الحالي، بنسبة ارتفاع تقارب 35%.

ولكن فارقاً ملفتاً نسبياً قد حصل في نسبة الأرباح، فبينما تقدر الأرباح الوسطية لنصف عام 2015 بحوالي: 550 مليار ليرة في المعمل، فإن أرباح النصف الأول من العام الحالي قد بلغت 1,59 مليار ليرة، بزيادة 90% عن أرباح 2016

التي بلغت في النصف الأول وسطي 835 مليون ليرة، وزيادة بنسبة 280% عن عام 2015. الاستثمارات الفعلية منخفضة إلى حد بعيد في النصف الأول من عام 2017 حيث من أصل خطة تضع 1,177 مليار ليرة، ما نفذ فعلياً هو قرابة 30 مليون بنسبة 2,5% فقط.

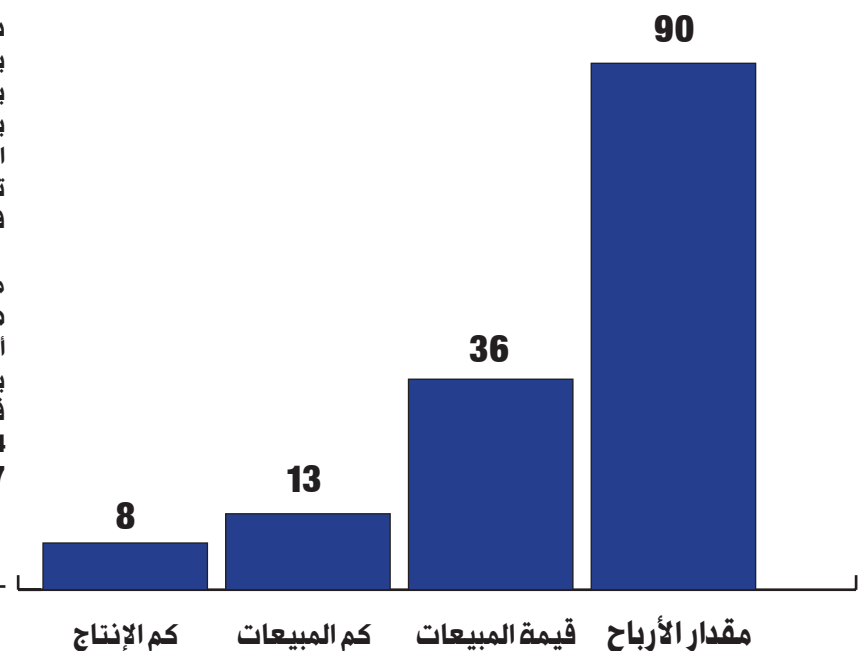
أما الأجور: وهي الموزعة على قرابة 445 عاملاً من الفئات المختلفة، ومن الدائمين والمندبين والموسميين، والمتعاقدين السنويين، فإنهم يحصلون على كتلة رواتب خلال نصف سنة تبلغ: 83,3 مليون ليرة سورية، أي: بوسطي راتب شهري للعامل: 31200 ليرة سورية فقط للرواتب الأساسية دون التعويضات والحوافز، يضاف إليها تعويضات وحوافز، وفي عام 2015 كانت نسبة 10% من الأرباح توزع على العمال، لترفع وسطي أجورهم إلى 50 ألف تقريباً، وهو ما لم يتوضح استمراره حالياً أم لا.

صعوبات

الإنتاج القديمة مستمرة

تتم عمليات الإنتاج الحالية وسط تعقيدات قديمة جديدة، أولها انقطاعات الكهرباء، وانخفاض جهد

نسبة النمو بين حزيران 2016-2017 - %



*زادت كميات الإنتاج في شركة كابلات دمشق خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 8%، وكذلك زادت كميات المبيعات بنسبة 13%، وزادت معها قيمة المبيعات بنسبة 36%. ولكن الملفت هو زيادة الربح بنسبة 90%، وبنسبة 80% في حال تقييمها بالدولار بين سعر صرف حزيران في العام الماضي، والعام الحالي.

ما يدل على أن معدل الربحية قد ارتفع خلال هذا العام، والكميات المباعة تحوي ربحاً أكثر، أي: منتجة بتكاليف أقل، أو مباعة بسعر أعلى دون تغير في التكاليف، فالربح قياساً للمبيعات في عام 2016 يشكل نسبة 14%، بينما الربح قياساً للمبيعات في عام 2017 يشكل نسبة 21% تقريباً.

آخر أيام العقوبات...



أكثر من 27 برنامج عقوبات لا تزال مفعلة تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 عبر العالم، على دول ونشاطات محددة، أغلبها مستمرة منذ عقود كما في العقوبات على كوبا، وعلى العراق، وعلى إيران، وعلى كوريا الشمالية وغيرها.

■ ليلي نصر

تزداد وتيرة منظومة العقوبات الأميركية في المرحلة الحالية، رغم أنها لا تؤدي ثمارها المطلوبة، بل قد تؤدي لنتائج عكسية، كما حدث في إيران، التي ينبغي أخذ أثر العقوبات عليها بعين الاعتبار، عند النظر إلى نموذجها الاقتصادي الذي ساعدها في الوصول إلى اختراقات تكنولوجية كانت محرمة على دول الأطراف، وكما في حالة روسيا الأقرب التي أدت العقوبات عليها وحرب النفط إلى تعزيز نموذج اقتصادها الكلي وتركيز مزيد من الاستثمار في الصناعة والزراعة وتحقيق

ونائر تعاف سريع.

وعلى أن نتساءل لماذا ترفع الولايات المتحدة من وتيرة العقوبات، طالما أن أثارها تدفع الدول الجدية المعاقبة إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية، وزيادة فعاليتها؟ إن الأمريكيين يحاولون الاستفادة من وزنهم الاقتصادي والمالي الحالي، قبل مزيد من التراجع، ليؤخروا تقدم الوزن الاقتصادي والسياسي للآخرين، فالعقوبات الأميركية الجديدة اليوم على روسيا تجعل الشركات الأوروبية في قطاع الطاقة مثلاً تقف وقفه جدياً لتختار بين مشاريعها مع روسيا، وبين السوق الأميركية الواسعة، التي

الصناعة الأوروبية، وسيظهر في التراجع الاقتصادي وأزمة الديون إذا ما انتقلت هذه العقوبات إلى التطبيق، وقد تحقق شركات الطاقة الأميركية مكاسب ومراجيح مباشرة من السوق الأوروبية. ولكن مؤقتة، فأي إجراء من شأنه أن يضعف الاقتصاد الأوروبي الهش، من شأنه أن يسرع انفجار أزمة الدين الأوروبي، وبالتالي أزمة الدين العالمي، ما يعني فتح الباب الدائمة الكامنة في الاقتصاد العالمي.

ولكن هذه الأداة الأميركية بالتشويش، تأخذ الحلف الأميركي الأوروبي إلى مزيد من التناقص، والانقسام، لأن روسيا لديها مشروعها الأوراسي ولكن لديها أيضاً 40% من الثروات العالمية ضمن حدود البلاد الشاسعة، وتنتظر كذلك عوائد عالية قريباً من جسور نقل الطاقة، التي مدت للصين وآسيا عموماً، وكل هذا مجال حيوي وهام للاستثمار، إذا ما تضيقت البوابات الأوروبية لعوائد الطاقة. ولكن الثمن الأقصى ستدفعه

ستحرم منها إذا ما طبقت عليها العقوبات في حال تعاونها مع روسيا، هذا إضافة إلى التضييق الكبير الذي يطبق على الشركات المعاقبة في المنظومة المالية العالمية المتمركزة أميركياً. ولهذه العقوبات بالتأكيد تأثيرات اقتصادية على روسيا، والأهم على المقدمات المادية للتعاون الروسي-الأوروبي «الأوراسي»، حيث إن تأخير العلاقات الاقتصادية والربط يؤخر التعاون السياسي وإزالة عناصر التوتر المصطنعة بين الروس والقارة الأوروبية.

عقوبات أوروبية على العقوبات الأميركية!

وحدة الصف الغربي، داعياً إلى التحرك قائلاً: «سعيًا لحماية أنفسنا من تأثيرات التشريع الأميركي، سيتوجب علينا العمل على تعديل القانون الأوروبي والفرنسي». هذا ويمكن قراءة هذه العقوبات في سياق التحول العميق في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وتضعف الموقع الأميركي، إذ تهدف الولايات المتحدة إلى الهروب للأمام عبر تثبيت الدعامات المادية للصداقة الأميركية على أوروبا، عبر استبدال الغاز الروسي بالغاز الأميركي، بالإضافة لمحاولة استثمار ريع القوة الأميركية بفتح أسواق طاقة جديدة، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الأميركي من صعوبات هيكلية. إلا أنه من المرجح فشل المساعي الأميركية وتوليد نتائج عكسية ستسرع عملية الانقسام الأوروبي-الأمريكي، موسعة الطريق لمساعي الدول الصاعدة «لفطم» أوروبا عن أميركا، وإعادة إنتاج دورها الدولي اقتصادياً وسياسياً.

بأن الإجراءات الأميركية أحادية الجانب تزعزع وحدة الصف الأطلسي، وأعلن جان كلود جانكر رئيس المفوضية الأوروبية بأنه: من غير المقبول ترجمة سياسة «أميركا أولاً» إلى «المصالح الأوروبية أولاً»، في حين اعتبر وزير الخارجية الألماني العقوبات المقترحة كأحد أدوات السياسة الصناعية الأميركية، الهادفة لتعزيز المصالح والشركات الأميركية. في الوقت الذي أعلن فيه رئيس غرفة التجارة والصناعة الألمانية بأن هذه العقوبات تضر بأمن الطاقة الأوروبي، وبالاقتصاد الألماني بشكل كبير. وزيرة الاقتصاد الألمانية لؤحت بشكر علني بإمكانيّة «تطبيق عقوبات أوروبية جوابية عبر منظمة التجارة الدولية» مؤكدة بأن اندلاع حرب تجارية بين أوروبا والولايات المتحدة هو أمر سيء. كما انضم وزير الخارجية الفرنسي إلى جوقة المحذرين من عواقب مشروع العقوبات الأميركية على



أوروبا عبر بحر البلطيق وألمانيا. مع العلم بأن روسيا تزود أوروبا بثلاث احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ويجري العمل على مضاعفة هذه الكمية عبر تشييد السيل الشمالي 2- لتصبح ألمانيا الحلقة المركزية بنقل الغاز الروسي إلى أوروبا. الأمر الذي استدعى ردود فعل أوروبية تحذيرية على أعلى المستويات السياسية والاقتصادية، حيث أكدت المفوضية الأوروبية

معاقبة أية شركة تقوم بالمساهمة أو المشاركة في تطوير أو صيانة أنابيب تصدير الطاقة في روسيا. الأمر الذي يشمل خمس شركات طاقة أوروبية كبرى (شركتان ألمانيات، شركة فرنسية، شركة نمساوية وشركة بريطانية هولندية مشتركة) تعمل على تشييد وتطوير خط السيل الشمالي «المملوك من غاز بروم بأكثر من 50% بقليل» لنقل الغاز الروسي إلى

■ قاسيون

إذ توصل الديمقراطيون والجمهوريون الأمريكيون إلى اتفاق لإزالة العقوبات القانونية أمام تشريع جديد، يسعى إلى فرض إجراءات عقابية على قطاعات اقتصادية روسية. على أن العقوبات المراد إقرارها تستهدف بشكل علني إيقاف تشييد خط غاز السيل الشمالي 2- إذ سيتم

أثار مقترح توسيع العقوبات الأميركية الأخير على روسيا ردود فعل أوروبية صاخبة، تعكس مستوى الانقسام المتعاظم بين أوروبا وأميركا، ذهبت حد التهديد بإجراءات عقابية جوابية من قبل أوروبا بحق الولايات المتحدة الأميركية. إذا ما شملت العقوبات الأميركية الشركات المشاركة في استثمار خط السيل الشمالي الذي يهدف إلى تزويد أوروبا بالغاز الروسي، الأمر الذي يعتبره الرعيون في الدول الأوروبية المركزية تهديداً لأمن الطاقة الأوروبية.

وجدتها

د. عروب المصري



أزمة مياه

قدّرت منظمة الصحة العالمية واليونسف في بيانها الصحفي الأخير أن حوالي 3 من كل 10 أشخاص في جميع أنحاء العالم، أو 2,1 مليار نسمة، يفتقرون إلى المياه الآمنة والمتاحة بسهولة في المنزل، و 6 من 10، أو 4,5 مليار، يفتقرون إلى المرافق الصحية المدارة بشكل آمن، وفقاً لتقرير جديد صادر عن منظمة الصحة العالمية و اليونسف. ويقدم تقرير برنامج الرصد المشترك المعنون «التقدم المحرز في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية: المستجدات حتى عام 2017 والخطوط الأساس للأهداف الإنمائية المستدامة»، التقييم العالمي الأول لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي «التي تدار بأمان». والاستنتاج الرئيسي هو أن عدداً كبيراً جداً من الناس لا يزالون يفتقرون إلى إمكانية الوصول إليها، ولا سيما في المناطق الريفية. وقال الدكتور تيدروس أدهانوم غبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية: «لا ينبغي أن تكون المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية في المنزل من امتيازات الأغنياء فقط، أو الذين يعيشون في المراكز الحضرية. وأضاف: «إن هذه بعض المتطلبات الأساسية لصحة الإنسان، وإن جميع الدول تتحمل مسؤولية ضمان أن يتمكن الجميع من الوصول إليها». وقد اكتسبت مليارات الناس إمكانية الحصول على مياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي منذ عام 2000، ولكن هذه الخدمات لا توفر بالضرورة المياه الآمنة، وخدمات الصرف الصحي. كما أن العديد من المنازل ومرافق الرعاية الصحية والمدارس لا تزال تفتقر إلى الصابون والماء لغسل اليدين. وهذا يضع صحة الناس جميعهم - وخاصة الأطفال الصغار - في خطر التعرض للإصابة بأمراض مثل الإسهال. ونتيجة لذلك، يموت سنوياً 361 000 طفل دون سن الخامسة بسبب الإسهال. ويرتبط سوء المرافق الصحية والمياه الملوثة أيضاً بنقل أمراض مثل الكوليرا والزحار والتهاب الكبد «ا» والتيفوئيد. وقال المدير التنفيذي لليونسف أنتوني ليك: «إن المياه الصالحة للشرب، والمرافق الصحية الفعالة، والنظافة الصحية هي أمور بالغة الأهمية لصحة كل طفل وكل مجتمع، وبالتالي فهي ضرورية لبناء مجتمعات أقوى وأكثر صحة وإنصافاً». وأضاف: «بينما نقوم بتحسين هذه الخدمات في المجتمعات الأكثر حرماناً وبالنسبة للأطفال الأكثر حرماناً اليوم فإننا نعطيتهم فرصة أكثر عدلاً في غد أفضل». إن الافتقار للأساسيات في الحياة، لهذا العدد الكبير من البشر، يضعنا في موقع السؤال عن المسؤولية الفعلية للنظام العالمي، الذي ما يزال يضغط حدود المتطلبات الإنسانية إلى الحدود الدنيا للعيش كبشر.

خرق جدار الأكاديميا والعلوم والديمقراطية المزيفة



قمع الرأي والوعي والتعبير، هو ميزة الرأسمالية الأساس لا العكس، إلا بما يتماشى مع فكرها، وإن «سمحت» بتظهير فكر نقيض لها إلا لتخدم بذلك الأعباء الفكرية لتشيويهه وضربه. وليس بجديد أن العلم الرسمي والمجال الأكاديمي يعبران عن المعادلة المذكورة ولا يتفلتان منها.

■ محمد المعوش

توسع في ميدان التعليم والأكاديميا فرض مهمة جديدة أمام الإيديولوجيا الرأسمالية، في سياق مرحلة «النيوليبرالية» كما قبلها انتعش الميدان الأكاديمي لأسباب عدة أساسها توسع القطاع التعليمي في العالم نتيجة التنازلات النسبية التي أجبرت الرأسمالية على تقديمها في مجال تعليم يطال مختلف الفئات الاجتماعية، ولم يعد حكراً على فئة محددة. هذا التوسع عني أن قوى اجتماعية جديدة دخلت في سياق الميدان الفكري بمختلف أشكاله، وبالتالي كان من الضروري اتخاذ احتياطات وقبود صارمة للحد من تعرف هذه القوى على منتج الفكر التقدمي تاريخياً، و«أخطرها» الماركسية.

شبكات نفعية

طال تغييب الماركسية متى أمكن ذلك، وطالها التشويه والتحريف متى كان من الضروري الإشارة إليها، ما جعل من الجيش الأكاديمي الواسع في العقود الماضية أداة جديدة لتثبيت الفكر الرأسمالي ونظريته للحياة. هذه الوظيفة لم تقم بشكل تلقائي فقط، بل عززتها شبكات نفعية، لا تنفصل عن الرشى الاجتماعية التي قدمتها الرأسمالية في سياق تنازلها التاريخي في القرن الماضي، لكبح هجوم وصعود القوى الاجتماعية الثورية وقتها.

العمال الذهنيون

العديد من الشبكات «الأكاديمية» والمعاهد والجامعات ومراكز البحث وغيرها من المؤسسات التي تعتبر إطاراً للانتاج العلمي والبحثي، تشكل كلها مراكز رشوة مبطنة، وأحياناً صريحة لتشكل سياق البحث والتفكير لآلاف من الباحثين والعلماء والطلاب والأساتذة. السياق الذي يمكن من خلاله لهذا الجيش الكبير من العمال الذهنيين أن يجدوا لهم مدخولاً ما، عبر الالتزام بما يتم تمويله من قبل المراكز العلمية الرأسمالية، وعدم الالتزام يعني التعتل عن العمل.

الاصطفاء الفكري

آلية أخرى من «الاصطفاء» الفكري لهذا الجيش من العلماء والباحثين والطلاب يمكن أن تبدأ مبكراً في سياق العملية التعليمية نفسها، من خلال وضع معايير أنتجت مسبقاً لقمع تقدم أي رأي يتناقض مع السائد، وذلك من خلال رفض واضح وصريح من قبل الهيئة التعليمية، وخصوصاً في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، لابتحار تشير مباشرة إلى الماركسية أو حتى إلى عناصر منها.

وتعمل الأدوات السابقة كعملية إنتاج متكاملة من ناحية القولية الفكرية، ولاحقاً الحرمان من فرص العمل لمن يتعارض أو لا يسير في سياق ما حددته المؤسسات الرأسمالية العلمية من معايير تعميم

فكر تأييد الواقع وتشويه قوانينه.

مستوى آخر للقمع!

من يكتب ومن يقرأ؟ ولأن المنع المطلق في ميدان يمتاز بمرونة داخلية أساساً لا يمكن أن يحصل، وهذا التناقض في أن كون الفكر متحرراً في رؤوس الناس الذين ينتمون إلى واقع اجتماعي يوجه لهم خياراتهم الفكرية، وبالتالي لا يمكن أن ينصاع الجميع للقولبة والابتزاز المهني، فإن من يستطيع الفرار من التحطيم الفكري، ولاحقاً الاجتماعي، تتم محاصرته لاحقاً في معيار النشر والكتابة.

آلاف المجالات والدوريات العلمية حول العالم، لها معايير محددة لقبول أو رفض أية مادة للنشر، وبالتالي فهي تشكل حائطاً آخر أمام الفكر النقيض، دون أن ننفي وجود استثناءات، ولكن بالمجمل ومقارنة مع كمية المجالات وحجم انتشارها والتسويق لها، كل ذلك يجعل من المساحة النقيضة الموجودة ذات تأثير ضعيف.

هل الجدار الأكاديمي أبدي؟

التناقضات المستعصية تتجاوز في النظام الرأسمالي تضع الميدان العلمي أمام واقع جديد، أولاً: لأن صعوداً لمراكز علمية جديدة حول العالم تسير في سياق بديل عن الإمبريالية، وهنا يمكن تلمس مجالات روسية مثلاً بدأت في السنوات السابقة بالصدور باللغة

الإنكليزية، فأحدى الصعوبات التي طالت عدم انتشار الأبحاث الروسية في عدة مجالات، كانت اللغة، وصعوبة قراءتها لغير الناطقين بالروسية، مثلاً: مجلة الثقافة والتاريخ التي تنطلق من أرضية تاريخية للنظرية الثقافية التاريخية التي أسسها العالم السوفيياتي فيغوتسكي. إضافة إلى تشكل مراكز بحثية في الدول الصاعدة، أو تلك المراكز التي كانت موجودة أصلاً في دول أخرى ترى أفقاً للبروز ملاقية الحاجة الاجتماعية التاريخية في العالم.

الديمقراطية المزيفة

هذا السياق لا يعني أن كسر جدار العلم الرسمي، والديمقراطية المزيفة للرأسمالية، ستتم بشكل تلقائي، بل يعني أن ادراك هذه المهمة ووعيها الصريح من قبل قوى مختلفة دولية واجتماعية يفرض جهوداً لتحويلها إلى أطر عمل ومؤسسات مشتركة، لا يمكن أن يتم تشكل بديل علمي دونها.

حرية الاستغلال

أوضح اشكال الابتزاز والقمع، هي في هذا الميدان، كونها أكثر وضوحاً، كقول استاذ جامعي مثلاً: لطلب ما: إن الماركسية لا تصلح ولا أقبلها في النقاش. هكذا هي الديمقراطية الرأسمالية، افعل ما تشاء ب«حرية» طالما أنك لا تتعارض مع الاستغلال والقتل الشامل، والجو القاتم الرأسمالي.

التعليم سلعة في سوق الاستثمار

■ عاصي اسماعيل

للعام الثالث على التوالي يقام معرض ترويجي للتعليم الجامعي في الجامعات الخاصة، فقد أقيم معرض بهذا الشأن مؤخراً، ولمدة ثلاثة أيام متتالية، في أحد الفنادق الضخمة في العاصمة دمشق، من سوية النجوم الخمسة.

وقد شارك العديد من الجامعات الخاصة والمعاهد والمؤسسات التعليمية في معرض هذا العام، كما غيره من الأعوام السابقة، بغاية التعريف بهذه الجامعات والتخصصات المتوفرة بكل منها، وغيرها من القضايا التي تدخل باطار التسويق التنافسي والترويجي، لهذه الجامعات والمؤسسات، وفيما بينها، حيث شارك فيه أكثر من 80 جامعة ومؤسسة تعليمية، محلية ودولية.

تسليع التعليم

وكغيره من السلع أصبح التعليم العالي الجامعي في الجامعات الخاصة سلعة قابلة للترويج والتسويق والمنافسة، وأصبحت المعارض فرصة من أجل استقطاب أكبر عدد من الطلاب وذويهم، وتحديدًا للطبقة الميسورة والأثرياء، عبر الدعاية والبروشورات التعريفية، وغيرها من أساليب الترويج والتسويق المتعارف عليها في سوق المنافسة والإعلان.

ولم لا؟ طالما الغاية الربحية هي الهدف الأول والأخير بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخاصة، باعتبارها مؤسسات استثمارية، بغض النظر عما تروجه وتسوقه عن نفسها على مستوى العلم والمعرفة، أو ما تقدمه فعلاً بهذا الصدد والمجال، وبظل الدعم الحكومي والسياسات الليبرالية المتبعة، وانعكاساتها السلبية على نواحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية كافة، بما في ذلك ما جرى ويجري على القطاع التعليمي، حيث أصبح مفهوم تسليع التعليم واقعاً ملموساً في سوق البضائع والسلع، بغض النظر عن أي حديث رسمي أو غير رسمي يمكن أن يصف مثل هذه المعارض على أنها ظاهرة علمية حضارية، تترافق مع بداية كل عام دراسي، أو غيرها من العبارات التي لا تصب بالنتيجة إلا في جيوب المستثمرين أرباحاً متراكمة عاماً بعد آخر.

ترويج تضليلي

وكما هي عادة الدعايات لأي منتج أو سلعة تجارية، فقد كان نمط التضليل لافتاً على مستوى الترويج والتسويق للجامعات الخاصة بهذا المعرض، فقد كان من الملاحظ أن بعض الجامعات الخاصة اعتمدت في بروشوراتها المطبوعة صوراً لمقراتها الأصلية، من أبنية حديثة وقاعات محاضرات مزودة بالتقانات والمخابر والتجهيزات والوسائل التعليمية، والملاعب والساحات الواسعة، قبل انتقالها إلى العاصمة دمشق، أو غيرها ربما، حيث واقع الحال يقول: بأن هذه الجامعات حالياً توزعت أبنيتها في أحياء دمشق، وهي تفتقر للكثير من التقانات والتجهيزات والمخابر، بالإضافة إلى ضيق المساحات والقاعات الدراسية، وغيرها الكثير من الشروط الفنية الواجبة من أجل العملية التعليمية وجودتها، سواء حسب التراخيص الممنوحة لهذه المؤسسات التعليمية الخاصة، أو حسب ما هو واجب من أجل البنية التعليمية نفسها وجودة مخرجاتها بالنهاية.

من كل بد لسا ضد الترويج والتسويق بمفهومه العام الإيجابي، خاصة كونه يتعلق بالمنافسة التي تستقطب المستهدفين من هذه الحملات، ناحية الموصافة والجودة والسعر بالنسبة للمنتج المعروض والمسوق، وبما يلبي احتياجات وإمكانات الشرائح المستهدفة ويحقق مصلحتها، لكننا نقف مشدوهين عندما نتدخل أليات التسويق والترويج الدعائية عبر بوابات التضليل إلى القطاع التعليمي الجامعي الخاص، كغيرها من السلع والبضائع، ناحية الموصافة والجودة والتكاليف، والمؤسف أكثر أن ذلك يتم برعاية وتغطية الدولة عبر وزارة التعليم العالي، وعلى مرأها ومسمعها.

تكاليف ورسوم خيالية!

هذا التضليل المشار إليه أعلاه يمكن اعتباره ما زال ضمن الحالة الشككية المرتبطة بالدعاية لهذه الجامعات، أما الغائب الأكثر وضوحاً فقد كان على مستوى بعض ما يرافق هذا الشكل، والمتمثل بالرسوم والتكاليف المرتبطة ببعض جوانبها بالأبنية والمنشآت والخدمات التعليمية والخدمية، حيث كان لافتاً غياب تكاليف الدراسة في بعض هذه الجامعات، وعند السؤال عن هذه التكاليف تكون الإجابة بوجوب مراجعة الجامعة بمقرات إدارتها، وكأنها سر الأسرار، علماً أن بعض الجامعات فقط هي من وزعت بعض البروشورات التعريفية بتكاليف الدراسة لديها، حسب الاختصاصات والفروع في كل منها. فعلى سبيل المثال فإن تكلفة دراسة الطب البشري في إحدى هذه الجامعات يصل لحدود 2,5 مليون ليرة للطلاب في السنة الدراسية الواحدة، وربما مع بعض التكاليف



بأن تكاليفها لم ترتفع بمقدار تلك الزيادات السنوية المطردة، ناهيك عن التكاليف والنثرات الأخرى من قيم محاضرات مطبوعة، أو الإنفاق على الطعام والمشروبات في ندوات هذه الجامعات، وهي نفقات دائمة لا يمكن الاستغناء عنها، وكان لا رقابة على هذه التكاليف والنفقات. كل هذا ولا زلنا بالشكل والتكاليف، فكيف الحال عندما نغوص بالمضمون، وبجوهر العملية التعليمية، بمدخلاتها ومخرجاتها وغاياتها في هذه الجامعات، وهو حديث طويل ربما لا يمكن إشباعه من خلال بضعة سطور.

الإضافية التي تقدر ببعض الملايين بحال الاضطراب لإعادة بعض المواد خلال سنوات الدراسة الخمس، بينما تنخفض تكاليف دراسة بعض الفروع والكلية الأخرى بنسب قليلة ومتفاوتة، ولكن بمجموعها لا تقل عن مليون ليرة سنوياً، بالإضافة لبعض النفقات الأخرى، وقس على ذلك بالنسبة للجامعات الأخرى ناحية التكاليف، وإن لم تعلن عن ذلك عبر بروشوراتها التعريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرسوم السنوية وأجور الساعات الدراسية يتم رفعها من قبل الجامعات الخاصة بشكل سنوي، علماً

أين دور التعليم العالي؟



الصادم هو أن هذه المعارض تقام برعاية وزارة التعليم العالي، التي كان من المفترض أن تقف عند هذا النمط من التضليل التسويقي، ولو بحدوده الشككية، إن لم نقل بوجوب تدخلها على مستوى التكاليف التي تتقاضها هذه الجامعات، وما زالت، حسب تراخيصها بأبنيتها ومنشآتها ومقراتها الأصلية قبل انتقالها إلى مقراتها المؤقتة، فكيف الحال بالانعكاسات السلبية لهذه المقرات على جودة العملية التعليمية نفسها كمخرجات نهائية، أو على مستوى دور الوزارة بالنسبة للكادر التدريسي والمناهج المعتمدة، وغيرها من القضايا الأخرى التي تم تلمس بعض سلبياتها خلال السنوات السابقة في الجامعات الخاصة، وكأن دور التعليم العالي ثانوي، أو مغيباً على الكثير مما يجري في هذه الجامعات.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان من خلال مثل هذه المعارض وبظل سياسية الخصخصة الجارية على قطاع التعليم، المعلن والمستتر منذ سنين طويلة، ما هي النتائج التي تم حصدها من خلف هذه الخصخصة طيلة السنوات السابقة وحتى الآن؟

ولنصل للسؤال الأهم، بظل التراجع المطرد لمستوى التعليم العام في مراحل ومستوياته كافة، ما هي الاستراتيجية المرجوة من السياسة التعليمية المعمول بها عموماً؟

الواضح والجلي أنها لم تتعد كونها فرصة للتربح على حساب الطلاب وذويهم، بغض النظر عن ملاءة هؤلاء المالية، والشرائح الاجتماعية التي ينتمون إليها، لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، وعلى حساب المصلحة الوطنية بالنتيجة والمال.

أحراج الساحل لعدم وجيوب لا تشبع!



■ سمير علي

على ما يبدو ألا نهاية
لمأساة الاعتداء على
الغابات والأحراج،
على الرغم من كل
الوعود والتصريحات
الرسمية بهذا الصدد،
فما زال الغطاء
النباتي والحراجي
يتراجع، كما ما
زالت الغابات تتآكل
باستمرار ودون
انقطاع منذ عقود.

تفاصيل

قائد فوج إطفاء طرطوس تحدث عن حريق عين الشرقية قائلاً: إن الحريق طال مساحة تتجاوز الـ 22 دونماً من الحراج، حيث عمل فوج الإطفاء مع الجهات المعنية على تبريد أطراف الحريق بعد إخماده للتأكد من عدم اشتعاله مجدداً بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

وحول الحريق في منطقة بيسييين قال مدير منطقة جبلة: «بسبب صعوبة الوصول إلى منطقة الحريق لعدم وجود طرق استدعى إلى فتح طرق بواسطة الترسكات والآليات لتأمين الوصول إلى أماكن الحريق، وتمت السيطرة على الحريق»، حيث استمر الحريق لمدة 3 ساعات مسفراً عن بعض الأضرار ببساتين الحمضيات والمزروعات الأخرى في أراض مجاورة.

وقد سبق هذا وذاك العديد من الحرائق في مناطق بصيرة والصفصافة وقرب المنطقة الصناعية في قرى بانياس والقدموس، وفي عدد من قرى أرياف طرطوس القريبة، وعددها بالعشرات، بالإضافة للحرائق السابقة التي التهمت غابات مصيف واللاذقية وطرطوس، لأكثر من مرة خلال العام، ولعدد كثير من المرات خلال الأعوام الماضية.

تصريحات رسمية

مدير الحراج في وزارة الزراعة، حسب إحدى الصحف المحلية، يرى: أنَّ الإجراءات والجهود التي تقوم بها الضابطة الحراجية وعناصر الإطفاء ساهمت كثيراً في ضبط الوضع إلى جانب المخافرات الحراجية وحثت كثيراً من الاعتداءات على الحراج، وأشار إلى أن المديرية تعمل وفق خطة الوزارة لإعادة تحريج المناطق التي تعرضت للحرائق، والاعتداءات من خلال تأمين وإنتاج الغراس الحراجية في المشاتل

ومن خلال تأمين 2,5 مليون غرسة حراجية تلبية لحاجة المواطنين وخطة التحريج، حيث تم تنفيذ الخطة بالكامل، وتحريج 23 ألف دونم، معظمها مواقع حراجية تعرضت للحرائق خلال سنوات الأزمة.

أرقام

بمقابل هذا التصريح لا بد من الإشارة إلى الأرقام التي تم تداولها عبر إحدى وسائل الإعلام عن التعدييات الحراجية على الأحراج والغابات.

ففي عام 2014 تم تسجيل 400 حريق، التهمت 1925 هكتاراً من الغابات والأحراج، وفي عام 2015 تم تسجيل ما يزيد عن 500 حريق، التهمت 2867 هكتاراً، وفي عام 2016 تم تسجيل 819 حريقاً التهمت 2000 هكتار، ومنذ مطلع العام 2017 وحتى الآن لا معلومات دقيقة عن عدد الحرائق ولا عن مساحة الهكتارات التي التهمت.

لكن الملاحظ أن عدد الحرائق بالواقع العملي قد ازدادت عاماً بعد آخر خلال سني الأزمة الأخيرة، كما تزايدت المساحات الحراجية المتضررة، حيث ذهب ضحية هذه الحرائق أعداد كبيرة لا حصر لها من الأشجار الحراجية المعمرة، والتي يعتبر بعضها نادراً،

بات واضحاً وجود
حيثان مستفيدة
استثماراً وتجارة
ومحمية فساداً
ومحسوبةً وهو
ما أكده ويؤكد
الأهالي المرة
تلو الأخرى دون
جدوى عند كل
حريق.

من أجل محاسبتهم، مع كل من يقف خلف هؤلاء من مستفيدين، سواء من أجل التفحيم أو من أجل التحطيب، أو لغيرها من الأسباب والدوافع ذات الأهداف الربحية في جيوب هؤلاء مجتمعين ولمصلحتهم، على حساب الأهالي والغابات والأحراج والبيئة والمستقبل.

فهذه مسؤولية حكومية أولاً وأخيراً كونها ذات بعد اقتصادي اجتماعي بيئي وطني، لا يمس الحاضر فقط، بل يمس المستقبل أيضاً، ولا يجب أن يتم الاكتفاء بالعمل وفق مبدأ التوجيهات بهذه الظاهرة التي أصبحت خارجة عن كل ما هو مألوف، ولا يجب أن يستمر التبرير بشماعة الحرب والأزمة وغيرها من مبررات التهرب من المسؤولية، حيث بات واضحاً وجود حيثان مستفيدة استثماراً وتجارة، ومحمية فساداً ومحسوبةً، وهو ما أكده ويؤكد الأهالي المرة تلو الأخرى، دون جدوى، عند كل حريق، بغض النظر عن الضبوط المنظمة وعددها، أو بعض المقبوض عليهم والإجراءات اللاحقة بحقهم، وبدليل استمرار مسلسلات الحرائق والتعدييات الجائرة على الأحراج والغابات حتى الآن، وتزايد معدلاتها عاماً تلو الآخر.

بالإضافة للكثير من الأشجار المثمرة، ناهيك عن المساحات الشاسعة من الأراضي التي خرجت عن كونها أحراجاً وغابات، وأصبحت جرداء بطور التصحر، وهو ما يتعارض مع الواقع العملي مع التصريح أعلاه، من أن الإجراءات حدثت من التعدي على الأحراج والغابات.

الحكومة هي المسؤولة

موضوع منع التعدييات على الأحراج هو من مسؤولية وزارة الزراعة ومديرياتها عبر عناصر الضابطة الحراجية التابعة لها، بالتعاون مع بعض الجهات التنفيذية الأخرى بكل محافظة، حسب القوانين والتعليمات النافذة.

لكن الملفت أن عمل هذه الضابطة لم يثمر بالشكل المطلوب طيلة السنوات الماضية، بل على مدى عقود من الزمن، مما يدعونا للتساؤل عن سبب ذلك، خاصة وأن أرقام التعدييات تتزايد عاماً بعد آخر، وهو ما يجب أن يكون مهمة ملحة أمام الحكومة من أجل إيجاد الحل العملي والحقيقي والملموس الكفيل بوضع حد للتعدييات الجائرة على الأحراج والغابات، وفي الوقت نفسه يكون قادراً على ضبط المعتدين

أزمة خبز مفتعلة وتراخي في الحلول

■ مراسل قاسيون

وردت إلى قاسيون
شكوى من أهالي
الأحياء الشرقية في
مدينة حلب، كصلاح
الدين والعامرية
والمشهد، تحدثوا
عن معاناتهم في
تأمين رغيف الخبز،
وذلك لعدم توزيع
مخصصات الطحين
المدموم على الأفران
الخاصة فيها، ما
يضرهم إلى الذهاب
إلى مناطق أخرى، وما
يجعلهم ينتظرون
لساعات طويلة
ويتسبب بأزمة لهذه
المناطق.

يسمح المحافظ بترخيص هذه الأفران.

هذه المناطق لم تخدم بأفران وبنى تحتية وحياتية كمقومات عودة، فيقول أحد القاطنين: «عدنا لنخفف الضغط على مركز المدينة، وهو ما يكلفنا أضعافاً مضاعفة من الناحية المادية والجهد، فكيف دعوتونا للعودة وإلى الآن لم يتم تأمين أبسط مقومات الحياة؟؟».

بين التصريحات والواقع

يذكر أنه في زيارة لوزير التجارة الداخلية منذ أشهر لمدينة حلب، صرح بوعود حكومية لعودة الأفران، إضافة لرفد تلك المناطق خاصة والمدينة عامة بأفران متنقلة «وبذل كل جهد من شأنه تخفيف

مقومات العودة غائبة

بتاريخ 7/2 كان الازدحام على فرن الوحدة في منطقة الميستر مهولاً، ويفوق قدرة الفرن الإنتاجية القصوى.

أما في منطقة الكلاسة للآن لم يسمح بإقلاع عمل أي فرن، بحجة أنه لم



الشرقية هي: فرن الزبدية خط واحد، فرن قاضي عسكر خط واحد، وفرن الوحدة في منطقة الميستر.

بأن أزمة الخبز ولّت إلى غير رجعة، وهو مالم يتحقق منه شيء على الأرض، سوى أن جميع الأفران العاملة في حلب القديمة وأحيائها

الازدحام الناجم عن سوء الإدارة والسمسرة، وبيع مادة الخبز في السوق السوداء من بعض ضعاف النفوس»، على حد تعبيره، جازماً

«شوط طويل ضد الرأسمالية...»



لا شك بأن فنزويلا تمرّ بأزمة عميقة. يرسم مجموعة من الاشتراكيين في البلاد، الذين يدافعون عن إرث هوغو شافيز، صورة قاتمة للحياة اليومية هناك: «أنت بحاجة إلى تسعة عشر أجراً بحدّ أدنى لتغطية تكاليف سلّة الضروريات الأساسية. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك: التضخم الذي يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم، والطوابير التي لا نهاية لها، بسبب النقص الناجم عن التخزين، وإعادة بيع المضاربات، وانخفاض الإنتاج الزراعي الصناعي... كل هذا يخلق حالة من الفوضى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية غير المسبوقة في فنزويلا».

■ بقلم: دانييل فيث*

تعريب وإعداد: عروة درويش

أتاح فشل الحكومة الفنزويلية في الحفاظ على مستويات معيشة مبسطة للمعارضة اليمينية أن تسيطر على الجمعية الوطنية الفنزويلية، مما أدى إلى مواجهة مريرة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، والتي لم تحلّ بعد بطريقة أو بأخرى.

تحت الضوء

لا يمكن أن يكون هناك حساب صادق للسياسات التي جرت بشكل خاطئ في فنزويلا دون الاعتراف بالأشياء الصحيحة التي حققتها «الشافيزية». بدأت التجربة التي أطلقها هوغو شافيز، بعد أن أصبح رئيساً في عام 1999 مع برنامج متواضع للإصلاح الاجتماعي أصبح محط انتباه اليسار الدولي بشكل تدريجي. وقد أدى الانقلاب الفاشل ضد شافيز في عام 2002، والانتصار الذي حققه في استفتاء عام 2004، إلى زيادة الاهتمام بفنزويلا. وكان واضحاً بالنسبة لمعظم المراقبين أنّ شيئاً مثيراً يحدث، بحلول وقت إعادة انتخابه في عام 2006، شيئاً له آثار كبيرة على المنطقة، إن لم يكن على العالم.

ساعدت التطورات في أماكن أخرى في أمريكا اللاتينية على بلورة هذا التصور، بدءاً من تنصيب لويز لولا دا سيلفا رئيساً للبرازيل عام 2003، ووصولاً إلى دورة الاحتجاج في بوليفيا التي جلبت في نهاية المطاف إيفو موراليس و«التحرك لأجل الاشتراكية» إلى السلطة.

كان من المحير بما فيه الكفاية بالنسبة للمعلقين أن يجد أي شخص في فنزويلا في شافيز شخصية جذابة، أما أن يكون له ناد من المعجبين في أوروبا والولايات المتحدة فهو أمر قد ضربهم مثل صاعقة. والتفسير الوحيد الذي وجدوه لهذه الظاهرة هو «الابتهاج الأبله» بخطاباته ضد إدارة بوش - مثلما حصل في الأمم المتحدة عام 2006، عندما لوح بنسخة من كتاب نغوم تشومسكي «الهيمنة أو النجاة» مشيراً إلى الرئيس الأمريكي بأنه شيطان.

الشافيزية في السلطة

لو كانت الخطب المسهبة ضد بوش وتشيني كافية للفوز بالمعجبين، لأصبح محمد أحمدى نجاد هو بطل الساعة. إنّ المقارنة الفظية لشافيز قد لعبت في الواقع دوراً صغيراً في زيادة

شعبيته، فقد كان سجل حكومته على الصعيد المحلي هو الأمر المهم. فما إن تنبعت الحكومة الشافيزية لمحاولات المعارضة اليمينية المبكرة للتخريب الاقتصادي، حتى قادت تخفيضات كبيرة في نسب الفقر، وأطلقت مبادرات رئيسية في مجال الرعاية الصحية والتعليم، أدت إلى تحسين حياة الملايين.

فقد ارتفعت نسب الإنفاق الاجتماعي من 8,2% من إجمالي الناتج المحلي عام 1998 إلى 13,6% بعد ثماني سنوات. وانخفض الفقر من 55% عام 2003 إلى ما يزيد قليلاً عن 30% عام 2006. وعندما تولى شافيز السلطة أول مرة، كان هناك بالكاد 1600 طبيب للرعاية الأولية لخدمة 23,4 مليون نسمة من السكان. وبحلول ولايته الثانية، كان هناك ما يقرب من 20 ألف طبيب لخدمة 27 مليون نسمة. وقد التحق أكثر من مليون شخص ببرامج محو أمية الكبار. سهل ارتفاع أسعار النفط من هذا العمل بطبيعة الحال، لكنّ منتقدي الشافيزية الأكثر تطرفاً قد تجاهلوا هذه النجاحات جملة وتفصيلاً. إضافة إلى هذه الإصلاحات الاقتصادية، فقد غيرت حكومة شافيز النظام السياسي في فنزويلا، بجعله أكثر ديمقراطية وانفتاحاً. ورث شافيز ثقافة سياسية موسومة بالعنف والفساد وبقطيعة شبه تامّة بين المواطنين الفنزويليين وبين حكّامهم، لقد كانت اللحظة الحاسمة التي قادت إلى مرحلته هي «كاراكاسو» عام 1989، عندما مرّق الرئيس المنتخب حديثاً كارلوس أندريس بيريز تعهده بالخروج من برنامج التشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي، والذي يجبر على القيام

بتخفيضات عميقة في الإنفاق العام، ومن ثمّ قام بإرسال الجيش للتعامل مع الاحتجاجات في كاراكاس وفي مدن أخرى. لا يزال العدد الدقيق للضحايا مجهولاً، حيث دفن العديد من القتلى في مقابر جماعية، لكنّ الرقم الحقيقي قد يصل إلى 3 آلاف شخص. أما تلك المجزرة فقد مرّ عليها بصمت أولئك الذين انتقدوا شافيز بكونه «جلب نوعاً جديداً من المرارة إلى الحياة السياسية في البلاد» وبأنه «ألب الناس بعضهم على بعض».

اشتراكية القرن الحادي

والعشرين لم يشتر شافيز إلى أنّ الاشتراكية هي هدف إدارته إلا في انتخابات 2006 الرئاسية، ولتوخي الدقة «اشتراكية القرن الحادي والعشرين». وحثّ شافيز جمهوره في خطاب متأخر على «تذكر الاتحاد السوفيتي الذي ذهب مع الريح. أحد الأشياء الجديدة جذرياً في نموذجنا هو طابعه الديمقراطي»، وعلى الرغم من هذا الانتقاد الصريح، لم يكن واضحاً تماماً ما ستكون عليه اشتراكية القرن الحادي والعشرين بالنسبة للشافيزية. حيث اشتكت فنزويلا، مراراً وتكراراً، من النظام الرأسمالي، ودعا إلى انفصال حاسم

اشتكت فنزويلا

مراراً وتكراراً

من النظام

الرأسمالي ودعت

إلى انفصال

حاسم عنه...

ومع ذلك فإنّ

معظم الاقتصاد

الفنزويلي لا يزال

في أيدي القطاع

الخاص

إنجازات الولاية الثانية

بحلول الوقت الذي كان فيه شافيز قد بدأ ولايته الثانية، يمكن لحكومته أن تدعي الفضل في حدوث تحول ملحوظ، كما وصفت الباحثة جوليا بوكستون: وفقاً لاستطلاع «لاتينو باروميتر»، ارتفعت نسبة الفنزويليين الراضين عن نظامهم السياسي من 32% في عام 1998 إلى أكثر من 57%، والفنزويليون الآن أكثر نشاطاً سياسياً من مواطني أية دولة أخرى شملها المسح، فنسبة 47% يناقشون السياسة بشكل منتظم «مقابل متوسط إقليمي عند 26%» في حين أنّ 25% منهم ناشطون في حزب سياسي «المتوسط الإقليمي هو 9%». ويعتقد 56% بأنّ الانتخابات في البلاد «نظيفة» (41% في المتوسط الإقليمي). وبالإضافة إلى الأورغوايين، فإن الفنزويليين يشكلون أعلى نسبة ثقة في الانتخابات، كأكثر الوسائل فعالية لتحفيز التغيير في البلاد (71% بالمقارنة بـ 57% لكامل أمريكا اللاتينية).

وقد أعطى الدستور الجديد للمواطنين فرصة أكبر لإخضاع حكّامهم للمساءلة، من خلال حقّ عزل جميع الموظفين العموميين «استفادت أحزاب المعارضة من ذلك في محاولة العزل الفاشلة في استفتاء 2004». وتمّ تحقيق كلّ ذلك على الرغم من جهود المعارضة اليمينية المستمرة للإطاحة بحكومة فنزويلا المنتخبة بالقوة، واستبدالها بدكتاتورية على نمط بينوشيه. ورغم كل ذلك، فقد أظهر تشافيز تساهلاً تجاه منظمي الانقلاب أكثر مما كان متوقعاً من أيّة حكومة في أوروبا الغربية، أو أمريكا الشمالية.

لكنه غير كافٍ للاشتراكية..!

«يسار جيد- يسار سيء»

كان الحديث عن «اليسار الجيد» و«اليسار السيء» موضحة عندما كان المد في ذروته. حيث كان يفترض بأن حكومة لولا العمالية في البرازيل هي الممثل عن «اليسار الجيد المعتدل والإصلاحي والمحترم»، بينما كان الممثل عن «اليسار السيء» هو شافيز. لقد كانت هذه القسمة مضللة وكاذبة على الدوام. لم يعترف لولا بنفسه بصلاحيته: فقد حافظ الرئيس البرازيلي على علاقة طيبة مع شافيز، ودعم إعادة انتخابه عام 2012 «وهو الأمر الذي أثار انزعاج الصحفيين الذين حاولوا تقديم مرشح المعارضة اليمينية على أنه «لولا فنزويلا»». لكن من الواضح بأن حزب العمال كان مختلفاً أثناء حكمه: فقد اعتمد مقارنة أكثر حذراً وتوافقاً، وأقل ميلاً للاصطدام المباشر مع الأوليغارشية البرازيلية.

ولذلك، فمن المثير للدهشة كيف أن كلا التجريبتين قد واجهتا الكبح في الوقت نفسه تقريباً، مع إطاحة اليمين البرازيلي بديلما روسيف عبر «انقلاب برلماني» بينما كانت حكومتها تكافح لمواجهة ركود عميق. لم يكن الفساد سوى ذريعة للانقلاب اليميني، ولكن لا أحد يشك بأن حزب العمال قد غرّد مبتعداً كثيراً عن ندائه الأصلي. لقد كشفت الأزمات الموازية عن كم تدين حكومات أمريكا اللاتينية الإصلاحية لطفرة أسعار البضائع الأساسية طويلة الأمد، والتي حوكت ميزان القوى الاقتصادي العالمي لصالحها. لم تحسن زيادة الاعتدال في الحكم اليسار البرازيلي من نهاية هذه الفقاعة.

وإن كانت فنزويلا والبرازيل ترمزان إلى نهجين للإصلاح في عصر العولمة، فإن حكومة المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا تمثل طريقاً ثالثاً: الاستسلام الكامل للنيلويبرالية الجديدة. وقد أشادت بهذا الاستسلام، باعتباره مثلاً يُحتذى على حسن النية، ذات القوى التي دُمّت شافيز وتعالّت على لولا. لقد ترك نهج حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الهياكل الاقتصادية للفصل العنصري سليمة تماماً، وكان مصحوباً بانتشار الفساد في الدوائر الحاكمة، وتطلب كمّاً كبيراً من القمع للإبقاء على الاحتجاج الاجتماعي تحت السيطرة. ولا يمكن لأحد أن يقدم لهذا الأمر حصيلة أكثر إسعاداً من أولئك الموجودين في البرازيل أو فنزويلا.



الاشتراكية. إن انهيار أسعار النفط كان كفيلاً بخلق صعوبات لفنزويلا في أية ظروف، ولكنّ الفشل في إصلاح نظام الضوابط هو خطأ خطير وقد يثبت بأنه قاتل للعملية.

من المغربي أن نسأل كيف كانت حكومة شافيز لتستجيب للأزمة لو عاشت بضع سنوات أطول. فالحكومة الحالية سلبية بشكل ملحوظ. العديد من المراقبين يعتقدون بأنها مترددة في تحدي مصالح الفساد المكتسبة داخل طبقة «البورجوازيين البوليفاريين» الذين يحققون أرباحاً كبيرة من الوضع الحالي.

لن توصل أحلام اليقظة بالقائد المفقود فنزويلا إلى أي مكان بطبيعة الحال. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن حل أزمة اليوم بطريقة تحافظ على الإرث البناء من الشافيزية: قبل كل شيء، إنها البرامج الاشتراكية التي فعلت الكثير لتحويل حياة الطبقات الشعبية، والشعور العميق بالعزم الذي أخذ مكانه بين القطاعات المستبعدة تقليدياً من السكان. لو أن لدى فنزويلا معارضة عادية، لكان استبدال الحكومة كفيلاً بمنح الحركة الشافيزية فرصة لاستعادة صلابتها، وعكس الأشياء الخاطئة التي حدثت.

إلا أن المعارضة تحتل أن يقال عنها أي شيء باستثناء «طبيعية»: فهي لا تزال واقعة تحت هيمنة نخبة أوليغارشية حاكمة، وجناح فنزويلي يميني لا يمكن الوثوق به لإظهار أي احترام للحقوق الديمقراطية إن هي نالت السلطة.

* عضو رابطة الاقتصاد الاشتراكي، والرابطة الأمريكية الاقتصادية.

يعتقد الكثيرون بأن الحكومة الفنزويلية مترددة في تحدي مصالح الفساد المكتسبة داخل طبقة «البورجوازيين البوليفاريين» الذين يحققون أرباحاً كبيرة من الوضع الحالي.

إلى الحضيض في السوق، وجدت فنزويلا نفسها مكتوفة. وفوق هذا كله، ورث مادورو نظاماً لأسعار الصرف ولضبط الأسعار، كان قد أنشئ أساساً لمواجهة التخريب الاقتصادي، الذي تقوم به المعارضة في العقد الأول من القرن العشرين، ولكنه بات غير فاعل بشكل عميق منذ فترة طويلة. ولجميع تعقيداته المحيرة، فقد كان لهذا النظام آثار ضارة «ولانزال» واضحة بما يكفي. سيتمكن أي أحد يستطيع أن يحصل على الدولار بسعر الحكومة الرسمي أن يبيعه بالسوق السوداء بفارق كبير. وظهر الحافز ذاته بشأن الغذاء والأدوية وبقية البضائع الأساسية الأخرى. أشار اقتصاديون متعاطفون أمثال مارك ويسبروت إلى الآثار الضارة لهذا النظام، منذ سنوات، ودعوا إلى إصلاح جذري، لكن المشكلة تركت لتتفاقم.

حرب اقتصادية

لام مادورو المعارضة اليمينية على قيام الأزمة، واتهمهم بشن حرب اقتصادية ضد الحكومة. لكن ليس من حاجة لطرح دافع سياسي مباشر: كل ما كان على اللاعبين أن يفعلوه هو اتباع حوافز السوق والنتيجة ستكون تحطم عجلة الاقتصاد.

إن كان هناك أي شيء ليقال فهو: أن الأزمة الفنزويلية تنم عن غموض عبارة «اشتراكية القرن الواحد والعشرين» في فنزويلا، حيث وجدت نفسها واقفة في اللامكان. فمن خلال فرض سيطرة على الأسعار أثناء ترك إنتاج وتوزيع البضائع بيد القطاع الخاص، فقد قطعت الحكومة البوليفارية شوطاً طويلاً ضد الرأسمالية، ولكنه لا يكفي لأجل

عنه، ومع ذلك، فإن معظم الاقتصاد الفنزويلي لا يزال في أيدي القطاع الخاص. توسع قطاع الدولة، وكانت هنالك بعض التجارب الواعدة في الإدارة الذاتية للعمال، ولكن احتفظت الطبقة الحاكمة القديمة بجزء كبير من ثروتها، وبدأت طبقة ثرية جديدة - وهي التي تسمى «البورجوازيون البوليفاريون» - بتدعيم موقعها.

إرث غامض

ترك شافيز عندما أصبح مريضاً جداً ثلاث مشاكل جوهرية، ينبغي على خلفائه التعامل معها بحسب البعض. الأولى هي مسألة القيادة. كان من الصعب العثور على بديل لشافيز، وهو رجل ذو مواهب سياسية نادرة وكاريزما كبيرة. وعلى الصعيد الاقتصادي، رحل شافيز عن فنزويلا أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على صادرات النفط. كان هنالك الكثير من الكلام في السنوات الأولى من حكمه حول تنويع الاقتصاد، وبناء قاعدة صناعية أقوى، ولكن تلك الخطط سقطت على طول الطريق مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، وكان من الممكن أن تحقق أية حكومة نجاحاً ملحوظاً في التغلب على ما يسمى «بالممرض الهولندي» في الوقت الذي اشتركت فيه عائدات النفط المزدهرة مع الواردات الزهيدة التي ثمنت الصناعات الفنزويلية خارج السوق المحلية. ولكن الشافيزيين زادوا من تعقيد المشكلة بالاقتراض الكبير من دول مثل الصين، معتمدين على افتراض أن الأسعار لا يمكن أن تنخفض كثيراً. وعندما وصلت الأسعار

القدس: حصرية الانتصار بيد الشعب الفلسطيني



يسجل أبناء الضفة الغربية انتصاراً جديداً للقضية الوطنية، بعد نجاحهم في إجبار الاحتلال الصهيوني على التراجع عن مجمل الإجراءات المنهضة في المسجد الأقصى وفي محيطه، بعد الأحداث التي شهدتها يوم الرابع عشر من تموز الحالي، وما تلاه من تحركات شعبية واسعة شارك فيها عشرات الآلاف من مواطني القدس، وباقي مناطق الضفة الغربية...

■ فادي خضر

بعد اعتصام المصلين خارج أبواب المسجد الأقصى بالآلاف، لما يقارب الأسبوعين، واعتكافهم عن الدخول إلى المسجد الأقصى عبر البوابات الإلكترونية التي نصبها قوات شرطة الاحتلال، اضطرت قوات العدو إلى الرضوخ والتراجع عن هذه الإجراءات، خوفاً من احتمالات سيناريوهات التصعيد المتوقعة، وهو ما لا تخفيه وسائل إعلام العدو، على لسان محلليها السياسيين، أو في نقلها لما يدور من نقاشات داخل «اللجنة الأمنية المصرية» التابعة لحكومة الاحتلال...

مجبراً لا مخيراً

حاول الكيان تجبير أحداث 14/تموز، لأهداف طالما عمل عليها، وهي تضيق الخناق على سكان القدس وتحديد في المسجد الأقصى والأحياء المحيطة به، ومنعهم من أحد حقوقهم المتمثلة بإقامة شعائرهم الدينية، وحاول ذلك جاهداً بإقامة البوابات الإلكترونية، والممرات الحديدية، ونصب أعمدة الكاميرات على مداخل المسجد، لكنه اضطر إلى إزالتها تباعاً رغم محاولات المناورة، في مسألة المفاضلة بين هذه الإجراءات، أي: القبول بإزالة البوابات الإلكترونية، وإبقاء الممرات الحديدية والكاميرات، لكن الحقيقة أن قبول المقدسيين وباقي أبناء الضفة بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 14/تموز، ارتبط بإزالة كل العوائق دون استثناء، وهو ما حدث فعلاً عصر يوم الخميس الماضي 27/تموز بعد تأكيد «اللجنة الهندسية» التابعة للأوقاف من إزالة العوائق كافة دون استثناء، حتى أن تفاصيل أخرى أرادها المعتصمون، انتزعوها انتزاعاً بالأيدي في اللحظات الأخيرة، أثناء دخولهم لباحات المسجد الأقصى، الحديث هنا عن مواجهات اندلعت بين الفلسطينيين وشرطة العدو، التي رفضت في البداية فتح باب حطة، لكنها رضخت للضغط في نهاية المطاف.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، أن 100 ألف مواطن من القدس وخارجها دخلوا المسجد الأقصى لأداء صلاة العصر، بالهتافات والأعلام الفلسطينية، وهو ما لم تتحمله عناصر الشرطة المنسحبة من محيط المسجد الأقصى أثناء دخول المواطنين عبر

ووحداية الشارع الفلسطيني في قدرته على انتزاع هذه الحقوق. لماذا التأكيد على شعبية هذا الحراك؟ المسألة هنا متعلقة بعجز المعنيين السياسيين في الداخل الفلسطيني وخارجه، عن مواكبة التطور الجاري في الحالة النضالية الشعبية بالمواقف والأهداف، فالسقف المطلوب سياسياً دائماً ما يكون أدنى من سقف تطورات الشارع، ضف إلى ذلك مسألة الثقة المكتسبة شعبياً في الأشهر الأخيرة، بالقدرة على تحقيق المطالب، «قضية الأسرى»، مثلاً.

وبالتالي، فإن محاولات تعويم مواقف السلطة الفلسطينية، التي أعلنت إيقاف الاتصالات مع الجانب «الإسرائيلي»، وهي ليست المرة الأولى التي تعلنها السلطة الفلسطينية، تبقى رهينة «التكتيك السياسي»، لا أكثر، أو الإشادة بالموقف الأردني، أو ما ذكرناه حول الحملة الإعلامية السعودية، كلها تعويمات في وجه الشارع المنتفض. المشكلة عند هذه الأطراف، هي أن الانتفاضة الثالثة بشكلها الجديد، لم تقف عند الهبة الشعبية، ولا عند قضية الأسرى، ولا مؤخراً في قضية المسجد الأقصى، طالما أن هناك حقوق واجبة التحصيل، وبالتالي، استمرار الحراك باتجاه الانتفاضة الثالثة بشكلها الجديد، يعني المزيد من الاختبارات لهذه الأطراف، أمام محكمة الشعب الفلسطيني، الذي بات يضع مواقف السياسيين جانبا، طالما أنه قادر على إنجازات الانتصارات، بالاستفادة من تجاربه الخاصة، المتزايدة في المرحلة الحالية.

خلال الفترة الماضية، فقد أجرى خادم الحرمين الشريفين خلال الأيام الماضية الاتصالات اللازمة بالعديد من زعماء دول العالم، كما أجرت المملكة العربية السعودية، اتصالات بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لبذل مساعيهم لعدم إغلاق المسجد الأقصى، في وجه المسلمين وعدم منعهم من أداء فرائضهم وصلواتهم، وإلغاء القيود المفروضة على الدخول للمسجد.

المؤسف أنه لم يصل أي أحد إلى تفاصيل هذه «الجهود السعودية» المفترضة، ورغم الإيمان ببطلان هذا الادعاء، والتأكيد ألف مرة على أن سواعد المناضلين في الشارع الفلسطيني، هي من صنعت الانتصار، غير أن المهم والجدير بالقول في هذا السياق، بأنه من الوقاحة بمكان أن تحاول السعودية أو غيرها استلاب الإنجاز الوطني الفلسطيني، والتغطية عليه بحملات دعائية كاذبة، لا تمت إلى الحقيقة بصلة.

وليس بعيداً عن السعودية - وتأكيداً على الصناعة الوطنية لهذا التثمين الفلسطيني - من الضروري الإضاءة على ما دار من تنسيق بين الأردن و«إسرائيل»، باعتبار الأولى «وصية» على المسجد الأقصى، فالجانب الأردني استطاع أن يتفق مع «الإسرائيليين» على إزالة البوابات الإلكترونية فقط، والإبقاء على باقي العوائق من كاميرات وحواجز حديدية، ولم يتطرق إلى مسألة الأبواب المسموح مرور منها، لكن الشارع المنتفض وحده استطاع، وأد هذا الاتفاق ونزع كامل المعوقات، وليس أجزاء منها، وهو ما يؤكد فاعلية

استمرار الحراك
باتجاه الانتفاضة
الثالثة بشكلها
الجديد يعني
المزيد من
الاختبارات
للأطراف
السياسية أمام
محكمة الشعب
الفلسطيني

في كل

معركة نضالية
يخوضها الشعب
الفلسطيني
تتكشف مواقف
وسياسات
أطراف معنية أو
مدعية الاعتراف
بحقوق الشعب
الفلسطيني

الصورة عالمياً

حول أدوار الوساطة في الأزمة الخليجية



لا تبدو الأزمة الخليجية- القطرية في طريقها إلى الحل قريباً، بعد مرور موجة التصعيد السعودي الإماراتي الأعنف قبل حوالي شهر من الآن، دون نتائج تذكر على مواقف قطر، المطلوب تغييرها كما ترى الدول المقاطعة، والمؤشرات المحيطة بهذه الأزمة تشير إلى تصميم كل طرف على التزام مواقفه حيال هذه الأزمة...

مالك موصلي

سواء الدول المقاطعة أو قطر، لكل طرف ركائز يستند عليها في مجابهته للطرف المقابل، هنا تبدو قطر حتى الآن قادرة على استخدام شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية بطريقة تحميها نوعاً ما من احتمالات الرضوخ للمنطق السعودي في رؤيته للسياسات القطرية، لكن أيضاً هذا الوضع القطري غير مضمون في الأمد البعيد، طالما أن السياسات الإقليمية والدولية، تشهد انزياحات سريعة في العلاقات الدولية...

وساطات غير مجدية

بعد جولة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الطويلة بين العواصم الخليجية، ورغم وصفه لهذه الجولة بالمشمرة والناجحة، إلا أن واقع الحال يقول عكس ذلك، وهذا ما ألمحت إليه صحيفة «عكاظ»، واسعة الانتشار في السعودية، حيث علقت على زيارة الرئيس التركي إلى المملكة، بتلميح «أن زمن الوساطة التجميلية انتهى».

وبكل الأحوال تعتبر السعودية والإمارات، الدور التركي مخازراً، بعد دخول دفعات من القوات التركية إلى الأراضي القطرية، وكان قد سبقه مبادرة كويتية فشلت أيضاً في الوصول إلى تسوية للأزمة.

السؤال هنا: هل تبتغي السعودية، حل الأزمة من أساسها في هذه المرحلة، قبل الحديث عن قبولها بالوساطات المتعددة المعروضة من الأطراف الإقليمية والدولية؟

تبدو قطر أكثر تقبلاً لفكرة الوساطات نسبياً من السعودية، والسبب يعود هنا إلى أن للسعودية مآرب أبعد من مجرد المطالب المطروحة في التداول حول العلاقة القطرية- الإيرانية، أو مسألة «دعم الإرهاب». تريد السعودية في الحقيقة بعدائها لقطر إبعاد الشبهات حول أدوارها الإقليمية المشبوهة في دعم الإرهاب، والتدخل في شؤون دول المنطقة، إلى أبعد فترة ممكنة، ومحاولة تحميل قطر تبعات السياسة الخليجية بالمجمل في السنوات الأخيرة التي شهدت حركات شعبية، وحروب داخلية في أغلب دول المنطقة، وبالتالي فإن حل الأزمة لا يقتصر تماماً بفكرة «الوساطة الناجحة»، بقدر اقتراحه بنوايا الأطراف المختلفة على حل أزماتها البينية.

هذا القول بأن قطر أكثر تقبلاً لفكرة الوساطة وإنهاء الأزمة، لا يعني بكل الأحوال هروبها من المسألة حول «دعمها للإرهاب»، أو تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، كما هو الحال في ليبيا مثلاً، لكن ما تريده قطر في أحسن الأحوال تقاسم المسؤولية حول هذه القضايا مع السعودية والإمارات وحتى تركيا، وعدم تحملها لتبعات سياساتها وحيدة، طالما أن هذه الدول وعلى رأسها السعودية عملت ضمن المنطق نفسه في الإقليم طوال السنوات الماضية.

وساطة روسية محتملة

إلى جانب الوساطة الكويتية التي تعتبر أساسية في الأزمة الخليجية- القطرية، تظهر المبادرة الروسية بإعلان وزير

الخارجية سيرغي لافروف، وفق نص مقابلة مع قناة «رووداو» الكندية ونشره موقع «قاسيون» في 26/تموز، أعلن حرص روسيا على تسوية تلك الأزمة، وقال في معرض حديثه، «نحن نؤيد جهود الوساطة التي يجيئها أمير الكويت.. إذا اعتنقت جميع الأطراف أنه يمكن لروسيا، في إطار تلك الجهود أو إضافة إليها، أن تقوم أيضاً بشيء مفيد، فسوف تكون على استعداد للاستجابة من جميع الأطراف». وبدورها، رحبت الخارجية الأمريكية بأية مبادرة روسية لجمع الأطراف الخليجية على طاولة مفاوضات مباشرة لحل الأزمة الدائرة مع قطر.

هنا يمكن القول: إن ضيق الخيارات الأمريكية في تعاطيها مع أزمة خلافاتها الخليجيين، فتحت الباب أمام دخول روسيا على خط الأزمة للمساعدة في حلها، ذلك عندما تتضح الظروف الإقليمية لهذا الحل، وتقتنع الأطراف المتنازعة على ضرورة إنهاء هذا النزاع، ومن المرجح أن الأحداث المتسارعة في الإقليم وتحديداً في سورية والعراق، وليبيا من شأنها تغيير أولويات الملفات العالقة إقليمياً في المنطقة بعد إغلاق هذه الملفات الرئيسية اليوم، لكن حتى ذلك الحين، لا يمكن للسعودية ولا لقطر ضمان نهايات الأزمة بينهما ضمن الاحتمالات الموضوعة من قبلهم في المرحلة الحالية، بل ربما يدخل في مراحل لاحقة دخول بنود ذات طابع دولي ملزم للطرفين، بما فيها المسائل الأساسية مثل قضايا «دعم الإرهاب»، والتدخلات الخارجية التي دأب عليها طرفا النزاع سابقاً.

• ردأ على

العقوبات

الأمريكية،

أعلنت

الخارجية

الصينية أن

بكين اهتمت

برد الفعل السلبي على

العقوبات، لا من الدول المستهدفة فقط،

بل من دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً

فرنسا وألمانيا.

• أكد الرئيس

الروسي،

فلاديمير

بوتين، أن

روسيا ملتزمة

بالصبر وضبط

النفس في

مواجهة العقوبات

الأمريكية تجاهها، لكنها ستكون مضطرة

للرد على «الوقاحة من قبل الولايات

المتحدة».

• كشف الرئيس

التركي،

رجب طيب

أردوغان، خلال

الأسبوع الماضي:

«أجربنا لقاءات

عديدة مع واشنطن، لكننا فشلنا في توفير

التدابير الأمنية، ثم وضعنا خطاً لشراء

منظومة إس-400 من روسيا».

• أعلنت كريستين

لاغارد مديرة

صندوق النقد

الدولي: أن

مقر الصندوق

قد ينتقل إلى

بكين خلال 10

سنوات إذا استمرت

اتجاهات النمو في الصين وأسواق أخرى

وانعكس ذلك على هيكل التصويت..

• أجرت كل من الصين

وروسيا، يوم الجمعة

الماضي، جولتهما

الثالث عشرة

من المشاورات

الأمنية

الإستراتيجية

خلال زيارة سكرتير

مجلس الأمن القومي

الروسي نيكولاي باتروشييف إلى الصين.

• أقرت المحكمة

العليا في

باكستان، يوم

الجمعة 28/

تموز، بعدم

أهلية رئيس

الوزراء، نواز

شريف، للبقاء في

منصبه، على إثر اتهامات بعدد من ملفات

الفساد طالته هو وأفراد من عائلته.

الشرط الكافي لإنجاز الحل الليبي



تعمل دول الجوار الليبي بشكل حثيث على إيجاد المخرج السياسية لأطراف النزاع في ليبيا، ويمكن اعتبار الجهود الروسية- المصرية- الجزائرية- التونسية- المصرية أيضاً، الأكثر واقعية في قدرتها على التواصل المستمر مع طرفي النزاع في طبرق وطرابلس بشكل أساسي...

■ وائل سعد

الأزمة الليبية المؤرقة لجوارها، المصري والجزائري، والتي سمحت أيضاً بتشكيل بؤرة واسعة للجماعات المتطرفة، نحت بجميع الأطراف المعنية المتأثرة مباشرة بالأزمة الليبية إلى استحداث المبادرات حول سبل حل هذه الأزمة، لكنها بقيت مبادرات منفصلة، لا يجري عملياً تجميعها في إطار مشروع قرار دولي جديد ملزم للأطراف داخل ليبيا وخارجها...

تنازع المبادرات

ربما يكون العامل الرئيس المؤدي إلى حالة العمل المنفرد هو اختلاف الأطراف المساهمة في الحل، حول قضايا خارج ليبيا، والحديث يدور هنا مثلاً عن إمكانية التعاون الروسي- الأوروبي المباشر، فالغربيون حتى الآن لا يرغبون في تصدير نوايا تعاون علنية في تعاونهم مع روسيا، رغم بعض المواقف التي نشاهدها هنا أو هناك فيما يخص دعم بعض الأوروبيين لمبادرات الحل الروسي، كإيطاليا مثلاً، التي تقترب في بعض الأحيان من الموقف الروسي علانية. من جهة أخرى، تبدو إحالة الملف الليبي إلى أروقة المؤسسات الدولية، الأمم المتحدة ومجلس الأمن، منغصة لرافضي الواقع الجديد القائل بتغيير موازين القوى داخل ليبيا عن ما كانت عليه الأمور في قبل عامين تقريباً، فالرجوع إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة، غالباً ما يعني استصدار قرار يشابه في أحد مضامينه، فقرات من القرار 2254 الخاص بالأزمة السورية، والمقصود هنا بالتحديد: استبعاد أشكال التدخل الخارجي كافة بالشأن الليبي، والضغط على الأقران للوصول

إلى توافقات تخرج بلادهم من أزمتها، وبالتالي: فإن منطق المبادرات الجزئية لا يزال سائداً حتى اليوم في الملف الليبي، وفي هذا السياق، يمكن الاطلاع على المبادرة الفرنسية مؤخراً، والتي تحاول الاستفادة مما توصلت إليه دول الجوار الليبي وروسيا، في تقريب وجهات النظر بين طبرق وطرابلس، والبناء عليها على أساس مبادرة جديدة تحمل الأطراف على الوصول إلى توافقات حقيقية وفعالة، على أن يبدو النجاح الفرنسي «الأوروبي»، نجاعة في السياسات الدولية، وليس التحاقاً بما استطاعت دول أخرى الوصول إليه في السنتين الأخيرتين على أقل تقدير، وسط غياب شبه كامل للدور الفرنسي والأمريكي، والغريب عموماً في هذه المسألة.

مبادرة النقاط العشر

توصل رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، وقائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، في لقاءهما قرب باريس، 25/تموز الحالي، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ليبيا، وقال بيان مشترك نشرته الرئاسة الفرنسية عقب اللقاء: «نتعهد بوقف إطلاق النار والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالات تتعلق بالجهود المشتركة في محاربة الإرهاب». ووفقاً للبيان التزم الطرفان بتنظيم انتخابات رئاسية ونيابية، في أقرب وقت ممكن، تحت إشراف الأمم المتحدة، ويدعو البيان إلى تسريح مقاتلي الفصائل والمجموعات المسلحة وتشكيل جيش ليبي نظامي. في أعقاب الإعلان المشترك، صدرت ردود أفعال مرحبة لكن حذرة، من جانب بريطانيا وإيطاليا، في الوقت الذي لم تعلق فيها موسكو وواشنطن

تريد العديد

من الأطراف

الليبية تفعيل

الاتفاقيات التي

عقدت في 2008

بين ليبيا وروسيا

والتي لا تزال

سارية المفعول

حتى عام 2020

على البيان، بانتظار قدرة فرنسا على تسيير الاتفاق كما هو معلن بالنقاط العشر.

في إطار أزمة تأخذ طابعاً دولياً مثل الأزمة الليبية، أي: أن حجم التعقيدات والمصالح المرادة من هذه المسألة، يكون كبيراً جداً إلى درجة أن حلها داخلياً مرهون بمنع التدخلات الخارجية على مسار أية تسوية، وهو ما لا يمكن ضمانه فرنسياً فقط، وبالتالي رغم إيجابية إنعاش الحوار المباشر بين الطرفين المتنازعين، وإصدار بيان مشترك، إلا أن الحل الناجز للأزمة الليبية يتطلب تعاوناً دولياً واسعاً ورسمياً بين الدول المعنية بالشأن الليبي، أساسه السماح بالتوافق الليبي- الليبي على مستقبل البلاد، إذا ما أرادت الأطراف الدولية والإقليمية إخراج ليبيا حقاً من أزمتها.

التوجه إلى روسيا

كان حصار ليبيا، بهذا المعنى، مههداً لتوجهها نحو القوى الدولية الصاعدة، التوجه المعبر عنه بسلسلة التصريحات التي خرجت من شخصيات عدة في ليبيا، والتي تطالب بإعادة تقديم الدعم العسكري والاقتصادي، الذي درجت روسيا على تقديمه منذ خمسينيات القرن الفائت.

في الشكل، تريد العديد من الأطراف الليبية تفعيل الاتفاقيات التي عقدت في 2008 بين ليبيا وروسيا، والتي لا تزال سارية المفعول حتى عام 2020، ما يسمح بكسر حظر التسليح على ليبيا، التي تقف إلى الآن بإمكانات محدودة في مواجهة التنظيمات الإرهابية. أما في العمق، فتبحث الأطراف عن مخرج لها من الاستقطاب الإقليمي عبر تفعيل علاقتها مع روسيا، ومع دول الجوار، حيث إن دول جوار

ليبيا «مصر، تونس، الجزائر» تدعم العملية السياسية الليبية، بمقابل بعض الدول الإقليمية التي تسعى إلى فرض هيمنة التيارات المحسوبة على تنظيم الإخوان المسلمين على الشعب الليبي. هذا التيار الذي تلقى ضربات قوية في أكثر من مكان.

ويأتي التوجه نحو روسيا بعدما أثبت الغرب أن المشروع الوحيد الحاضر بين يديه هو إحراقها. فيقول رئيس الوزراء الليبي الذي كانت له مواقف سابقة أقل تشنجاً من تدخل «الناوتو» في بلاده: «أصبنا بخيبة أمل من قبل من كانوا يقدمون لنا الدعم. وتخلوا عنا في لحظات كان الشعب الليبي أشد ما يكون بحاجة للوقوف إلى جانبه»، فيما كانت السياسة الروسية هي «السياسة الثابتة. هناك نهج في خط السياسة الروسية لا يتغير بتغير المصالح».

وتؤكد التوجهات الليبية الجديدة على عدم قصر العلاقات مع الجانب الروسي بالشق العسكري فقط، بل على إعادة تطوير مشاريع الاقتصاد والبنية التحتية، من مشاريع سكك الحديد التي توقفت، والطاقة والمواصلات.. إلخ. وهنا تؤكد العديد من الأطراف الليبية أن اللجوء إلى روسيا هو لتفعيل الاتفاقيات العسكرية والاتفاقيات الأخرى، بما في ذلك عودة شركات النفط الروسية إلى العمل في الأراضي الليبية.

هذا التوجه شرقاً، وإن لم يكتمل بعد بكل تأكيد، هو إشارة نوعية جديدة تتعلق بحقيقة تتبلور تباعاً، مفادها: أن مستجدات التغير في موازين القوى الدولية تفتح الباب أمام فرصة ذهبية، قد تجعل مشروع الحريق الغربي في ليبيا مشروعاً ينتهي إلى مخلفات مرحلة الانفراد والهيمنة، في سياسة القطب الواحد على الصعيد العالمي.

أنجلس ليس تمثالاً

تمثال فريدريك أنجلس الذي وقف يوماً ما في أوكرانيا أعيد تدشينه اليوم في مانشيستر، في ذلك المكان حيث كتب دراسته التي تحمل عنوان «وضع الطبقة العاملة في إنكلترا».

■ آلان داود

ما قصة الضجيج العالي في الإعلام البريطاني حول فريدريك أنجلس في الأيام القليلة الماضية، صفح كبرى بدأت تحتفي بهذا الرجل، وهو الذي بشر بدفن ملكي هذه الصحف منذ القرن التاسع عشر.

كتبت «ذا غارديان» البريطانية عن العار الأوكراني، وهدم آخر ما تبقى من تماثيل أنجلس في خاركوف وزابوروجيا، واستغلت ذلك لتمرير حملة تشويه ضد ستالين في إهانة لملايين الأوكرانيين الذين قتلوا في ظل النازية، ونقلت الصحيفة تعليقات المحافظين الإنكليز الذين أصابهم الرعب بسبب التمثال.

بينما قامت «فاينانشال تايمز» بنقل تفاصيل قصة نقل بقايا التمثال من زابوروجيا الأوكرانية وترميمه في مانشيستر البريطانية، وكأنها قصة بطولية، لتقول فيما بعد: أنجلس الشيوعي الأول في مانشيستر يعود إلى الرأسمالية كتمثال مرمي في

الماضي. لتساهم أيضاً في الحملة ضد «الستالينية»، والحديث عن اختلاف الأعراق والقوميات في أوكرانيا مصورة ما يجري في أوكرانيا كصراع قومي بينها ليس أكثر. كما حذرت من عودة الماركسية والاشتراكية.

صفح أخرى كتبت: «أنجلس يعود إلى إنكلترا»، بينما نشطت وسائل الإعلام الناطقة باسم الجاليات الأوكرانية «تضم مانشيستر أكبر جالية أوكرانية في بريطانيا» للحديث عما يسمى الهولودومور أو المجاعة الأوكرانية الكبرى! وتوظيف ذلك للصراع ضد روسيا.

أصبح تمثال أنجلس موضوع سخرية الصحافة البريطانية ومهرجان مانشيستر الدولي الذي يقام الآن، بينما قالت مواقع مؤيدة للـ «BREXET» أن تمثال المفكر الألماني يرمز إلى الانبعاث الاشتراكي والمد اليساري في بريطانيا.

على كل حال أقام البعض في مانشيستر نشاطات عن فريدريك أنجلس، ضمت معارض صور فوتوغرافية وأفلاماً قصيرة وجزءاً من أعماله، وقد حولته الصحافة البريطانية إلى سخرية وقد تعتقد أن أنجلس مجرد تمثال!

هناك خوف حقيقي عند من يقف وراء الإعلام العالمي من أفكار أنجلس، يسخرون منه، وقد يحولونه إلى رمز



استهلاكي مثل صورة تشي غيفارا في قادم الأيام، فمن سيدافع عن فريدريك أنجلس اليوم؟ نستطيع القول: إن ستالين قد دافع عن نفسه وعن أنجلس، قبل عقود من الآن قائلاً: «سترمي الأجيال القادمة قاذوراتها فوق قبري، ولكن التاريخ كفيل بإزالتها».

استهلاكي مثل صورة تشي غيفارا في قادم الأيام، فمن سيدافع عن فريدريك أنجلس اليوم؟ نستطيع القول: إن ستالين قد دافع

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



نشر موقع THE ANTIQUE FOOTBALL صورة لأقدم فريق كرة قدم نسائي في الشرق الأوسط، من مدينة حلب السورية. يعود تاريخ التقاط الصورة التي نشرها الموقع للفريق النسائي من مدينة حلب السورية إلى العام 1950. وكانت كرة القدم تعرف في خمسينيات القرن الماضي في الشرق الأوسط بأنها رياضة يمارسها الرجال تقليدياً، لكن فريقاً سورياً من مدينة حلب كسر هذا التقليد، وأنشأ أول فريق نسائي في هذه المنطقة، تصوير: ربيع الأميدي.



التنقيب في مدينة السويداء القديمة

بدأت البعثة الوطنية للتنقيب بالسويداء أعمال الكشف والتنقيب الأثري في معبد بعل شامين بموقع سيع الأثري ومسرح الأوديون بمدينة السويداء القديمة. يتواصل التنقيب للموسم الحالي، استكمالاً لأعمال التنقيب في معبد بعل شامين في موقع سيع الأثري، والذي يعود إلى عام 31 قبل الميلاد، ويعد أقدم معبد أثري في المحافظة. وجرى الكشف عن المدخل الشرقي الأثري للمعبد خلال مواسم التنقيب السابقة، وتستهدف أعمال التنقيب لهذا الموسم إظهار العناصر المعمارية في هذا المعبد الأثري المهم. كذلك إظهار المسرح الصغير «الأوديون» الذي تم الكشف عنه في العام 1996 ويعود إلى الفترة الرومانية ويعد أحد طرز العمارة النادرة.



سلسلة متنوعة من الأدب الياباني

صدر عن دار التكوين بدمشق سلسلة مترجمة متنوعة من الأدب الياباني، 11 كتاباً من ترجمة د. محمد عزيمة المقيم في اليابان. ومن أبرز هذه الإصدارات كتاب كوجيكي، وهو أحد أقدم الكتب المعروفة في اليابان، وضع في القرن السابع الميلادي ويعتبر من أهم كتب التراث العالمية، وهو عبارة عن نص من الأساطير المتنوعة. أما كتاب البابا الطائر لبانيا ناتسو إيبيشي الذي يعتبر واحداً من كتاب الهايكو المعاصرين في اليابان، إضافة إلى كتب أخرى في الشعر والرواية والتراث.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدا لله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/07/28» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

بس يا جنز



المشاعي فكرياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ويحضرنى قول أحد العاملين المخضرمين في أضخم بنك للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية: كلما طال بقائي في «وول ستريت» ازدادت قناعاتي أن آراء كارل ماركس الاقتصادية كانت على صواب، وجائزة نوبل تنتظر ذلك الاقتصادي الذي سيبعث ماركس ويجمع آراءه كلها في نموذج متماسك. أنا مقتنع بالكامل أن طرح ماركس هو أفضل طريقة لرؤية الرأسمالية. ألم يؤمن يقيناً أن الطريقة التي يعمل بها المجتمع على تنظيم الإنتاج، تصوغ في النهاية مواقف الناس ومعتقداتهم؟

عنوان أول فلم عن عمال «غوص اللؤلؤ» ومعاناتهم اليومية، في مياه الخليج العربي، باسم «بس يا بحر» و«كلنا في الهوا سوا». ائتذكر في ضجة ليل مرخ سدوله في فضاء العمل، صديقي كارل ماركس وكتاب «رأس المال» فهو الذي أطلق هذه الحركة المشاعية التي انتظم فيها ملايين الجياع في شتى القارات، وأدت إلى تحسين جذري في معيشة الكادحين، على نطاق كوكب الأرض، وهذا ما سعى إليه من تأليف كتابه الشهير. ماركس من أولئك الفلاسفة الكبار الذين يتمتعون بقدرة مذهلة على الاستمرار، فقد تكامل مشروعه

الجنز؟ يكتب حسيب كيالي في سياق قصته «جنز» الواردة ضمن مجموعته القصصية «الحضور في أكثر من مكان» الصادرة في دمشق عام 1979 يقول: في الشمال السوري بين مدينة إدلب وبلدة معر تمصيرين ضيعة تُسمى «الفوعة»، اشتهرت من بين ما اشتهرت به من المنتجات الزراعية المعروفة في المنطقة بصناعة يتوارثها الأبناء عن الآباء عن أجداد الأجداد، هي صناعة «الخام»، إذا قلت: خام فوعي، عنيت قماشاً أضرب فيه السكين ترجع عنه. لماذا لا يفصلون البنائيل من هذا الخام الرائع ويصنعون منه جنزاً لا يبلى، والقطن من عندنا واليد العاملة من عندنا؟

نعم يا عمي حسيباً ها هم عمالنا من شمال بلاد الشام، يساهمون في صناعة الجنز من هذا الخام هنا في مدينة أزمير على شاطئ بحر إيجه، يعملون من الثامنة صباحاً، حتى الثامنة مساءً، بقوت يومهم. وأتساءل من يعمل اثني عشرة ساعة في اليوم في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، لتأمين لقمة عياله؟ قال أحد أصدقاء العمل: والله لو كان «أدم» مستلق على سرير من العسل خمس عشرة ساعة لتعب. والأكثر شناعة وفضاعة ورعباً وردية العمل الليلي من الثامنة مساءً حتى الثامنة صباحاً. هذه وصمة عار في جبين الرأسمالية العالمية، ورأس المال، نهض جشع لا يشبع، يطل علينا كل صباح بوجهه القبيح. وأسمع صوت شيخموس في وردية ليل يهتف من قلب موجوع: بس يا جنز، مستعيراً

شيخموس، جنكيز، ميخائيل، خورشيد، سليمان، سلطنة، آدم، يوسف، موسى، عيسى، أحمد، عبدالرزاق، وعشرات الأسماء السورية الأخرى التي تعمل في أحد أضخم معامل الجنز في بلاد الأناضول. هؤلاء العمال من شمال بلاد الشام، حيث كل شيء مرتفع، الروابي، والنهود، والجباه، على حد تعبير الشاعر صقر عيشي، في واحدة من أجمل قصائده.

■ عبدالرزاق دحنون

تتأمل وجوههم، فتجد في عيونهم حزناً لا يكفي قرناً من البكاء لمحو آثاره، هذا الحزن يظهر جلياً في نظرات عيونهم التأهية الكليمة من تعب أيام العمل الطويلة، في هذا المدى المفتوح على شبابيك الوطن البعيد، وكأنه الحزن الذي قال فيه الشاعر الأرجنتيني الشهير أرنستو تشي جيفارا: «كنت أتصور أن الحزن يمكن أن يكون صديقاً، لكنني لم أكن أتصور أن يكون وطناً نسكنه، وتتكلم لغته، ونحمل جنسيته» تحول حزنهم إلى هوية. فجاء شاعر كوردستان «شيركو بيكه سه» ليقبس أحزانهم فقال: جاء التاريخ وقاس قامته بقامة أحزانكم، كانت أحزانكم أطول. أما من علاج لهذا الأسى الإنساني المقيم؟ أم صار الأسى عندهم جبلاً يتمشى معهم وينتقل؟

يحدث هذا كل ثانية في شوارع مدن العالم، فتحيات وفتيان بالجنز. جنز بأشكال وألوان متنوعة فيها القصير والطويل، الضيق والواسع، المقطع والمرفوع، الرث والخلق. ما هذا

حسيب كيالي

ولد الأديب السوري حسيب كيالي في إدلب عام 1921، تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة إدلب، والثانوي في مدينة حلب، وتخرج من جامعة دمشق، حاملاً الإجازة في الحقوق. عمل في الترجمة والصحافة، واشتهر بنقده الأدبي والسياسي، وكتاباته المتنوعة في الصحافة العربية، عضو اتحاد الكتاب العرب في سورية، وجمعية القصة والرواية، من مؤلفاته: «مع الناس» «قصص» بيروت 1952. «أخبار من البلد» «قصص» بيروت 1954. «مكتيب الغرام» «رواية» بيروت 1956. «الناسك والحصاد» «مسرحية شعرية غنائية» دمشق 1969. «أجراس البنفسج الصغيرة» «رواية» بيروت 1970. «رحلة جدارية» «قصص» 1971. «حكاية بسيطة» «قصص» دمشق 1972. «المهر زاهد» «حكاية شعبية ممسحة» دمشق 1973. «تلك الأيام» «قصص» دمشق 1977. «مسرحيات في خدمة الشعب» دمشق 1978. «الحضور في أكثر من مكان» «قصص» دمشق 1979. «المارد» «قصص» دمشق 1982. «قصة الأشكال» «قصص» 1991. «من حكايات ابن العم» «قصص» 1992. «نعيمه زعفران» «رواية» 1993 توفي في 6 تموز 1993